منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني - نيسان / أبريل - حزيران/ يونيو

2024

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني

نيسان / أبريل - حزيران / يونيو

2024

إعداد
ماجد إبراهيم عامر
خبير اقتصادي

مراجعة
عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية
والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعتماد
المهندس جمال عيسى اللوغاني
الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **"أوابك"** الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال صناعة الطاقة في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الثاني من عام 2024.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخُصص **الجزء الثالث** لمتابعة آخر التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة. ويستعرض **الجزء الرابع** التطورات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات المتعلقة بتغير المناخ، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغاني

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**8**
1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة	11
2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة	12
ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية	**12**
1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	12
أ. الأسعار الفورية للنفط الخام	12
ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام	16
ج. أسعار بعض المنتجات النفطية	18
- أسعار الغازولين الممتاز	18
- أسعار زيت الغاز	20
- أسعار زيت الوقود	21
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2024	21
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	21
الإمدادات النفطية العالمية	21
إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة اوبك وخارجها	23
- دول أوبك	23
- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون	23
إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون	24
- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة	26
- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	29
الطلب العالمي على النفط	30
- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	32
- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	33
مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	36
- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	36
- المخزون التجاري العالمي	38
- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)	38
- المخزون الاستراتيجي	39
- إجمالي المخزون العالمي	39
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	41
- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)	41
- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة	41
- نشاط المضاربات	42

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	42
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية	42
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	46
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	47
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	48
ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	**53**
رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل	**57**
خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	**62**
1. الاجتماع الوزاري رقم "37" لدول أوبك والدول المنتجة من خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون	62
2. الاضطرابات الجيوسياسية في البحر الأحمر تزيد من تدفقات النفط عبر طريق رأس الرجاء الصالح	65
3. انخفاض الطلب على الديزل في الصين بسبب تراجع النشاط الاقتصادي واستبدال الوقود	68
سادساً: التطورات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ	**69**
1. درجات الحرارة تسجل مستويات قياسية في يونيو 2024	69
2. اتفاق مجموعة دول السبع "G7" على التخلي عن استخدام الفحم بدون احتجاز الكربون بحلول عام 2035	71
3. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تحذر من حدوث أعاصير كبرى في شمال المحيط الأطلسي	72
سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	**74**
1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء	74
2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء	75
3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء	76
ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	**77**
1. أسعار النفط الخام	77
2. الإمدادات النفطية العالمية	78
3. الطلب العالمي على النفط	78

قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل (1)	النمو والتضخم في الاقتصادات العالمية	9
الشكل (2)	التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية	11
الشكل (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك	14
الشكل (4)	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي	15
الشكل (5)	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء	16
الشكل (6)	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية	20
الشكل (7)	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	22
الشكل (8)	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية	24
الشكل (9)	أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة	27
الشكل (10)	أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر مربح	28
الشكل (11)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	29
الشكل (12)	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	30
الشكل (13)	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط	31
الشكل (14)	تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة	38
الشكل (15)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	40
الشكل (16)	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية	52
الشكل (17)	القدرة المركبة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية	53
الشكل (18)	متوسط معدلات الزيادة السنوية لقدرات طاقة الرياح والطاقة الشمسية	54
الشكل (19)	الطلب العالمي على الهيدروجين منخفض الكربون وفقاً للقطاع	57
الشكل (20)	الإنتاج العالمي من الهيدروجين منخفض الكربون	58
الشكل (21)	الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون في الاتحاد الأوروبي	60
الشكل (22)	الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون بالاقتصادات الآسيوية المتقدمة	61
الشكل (23)	التدفقات من النفط الخام والمنتجات النفطية عبر طريق رأس الرجاء الصالح	66
الشكل (24)	الطرق الرئيسية للتجارة عبر طريق رأس الرجاء الصالح وفقاً للاتجاهات	67
الشكل (25)	بعض مسارات الشحن التجارية، (يونيو 2024)	67
الشكل (26)	الطلب على الديزل في الصين	68
الشكل (27)	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك	75
الشكل (28)	مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدره للدول الأعضاء في أوابك	76

قائمة الجداول		رقم الصفحة
الجدول (1)	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية	11
الجدول (2)	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية	13
الجدول (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية	19
الجدول (4)	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	22
الجدول (5)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	28
الجدول (6)	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية	31
الجدول (7)	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	33
الجدول (8)	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	35
الجدول (9)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	40
الجدول (10)	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	45
الجدول (11)	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	45
الجدول (12)	تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية	51
الجدول (13)	مستويات إنتاج النفط الخام المستهدفة لدول أوبك+ المشاركة في إعلان التعاون	64
الجدول (14)	خطة تعويض فائض الإنتاج للعراق وكازاخستان	65
الجدول (15)	التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء	74

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

استقر النمو في أداء الاقتصاد العالمي خلال الربع الثاني من عام 2024، تزامناً مع تزايد الاتساق بين معدلات النمو عبر الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في ظل انغلاق فجوات الناتج[1]، ومواصلة البنوك المركزية مواقفها الحذرة إزاء وتيرة تيسير السياسات النقدية وخفض أسعار الفائدة. واستمرت اقتصادات الأسواق الآسيوية الصاعدة في كونها هي المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، حيث اثبتت تلك الأسواق صلابتها رغم التشديد النقدي العالمي، ليصل صافي تدفقات رأس المال الداخله – باستثناء الصين – إلى أعلى مستوياته منذ عام 2018.

هذا وقد شهد أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الثاني 2024 نمواً أكبر من المتوقع بلغ معدله 2.8% على أساس سنوي ، حيث تلقى دعماً رئيسياً من الإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي، فضلاً عن قوة الانفاق الحكومي وارتفاع المخزونات والاستثمارات التجارية، وتسارع وتيرة نمو المبيعات النهائية للمشترين المحليين من القطاع الخاص، بينما تسبب ارتفاع الواردات وتباطؤ الاستثمارات السكنية في الحد من نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. أما الاقتصاد الصيني فقد حقق نمواً بوتيرة أقل من المتوقع بلغت حوالي 4.7% على أساس سنوي، متأثراً بضعف الطلب المحلي – لا سيما مبيعات التجزئة – وسط تباطؤ سوق العقارات، في حين تلقى دعماً من ارتفاع الإنتاج والنشاط المرن في قطاعات التصنيع بقيادة الاستثمار الحكومي الموجه. وحقق اقتصاد منطقة اليورو نمواً بمعدل بلغ 0.3% على أساس فصلي، و0.6% على أساس سنوي، بدعم من تزايد الزخم في قطاع الخدمات وارتفاع صافي الصادرات في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا الذي عوض الانكماش غير المتوقع وارتفاع التضخم في الاقتصاد الألماني – الأكبر في منطقة اليورو.

ويتوقع أن يواصل معدل التضخم العالمي مساره نحو الهبوط الهادئ، ليتراجع إلى 5.9% في عام 2024 مقابل 6.7% في العام الماضي. وعلى الجانب السلبي، تباطأ زخم الجهود العالمية الهادفة إلى إبطاء معدلات التضخم، ويعكس ذلك استمرار تضخم أسعار الخدمات عن المتوسط، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار الفائدة لفترة زمنية أطول كثيراً، في سياق تنامي الاضطرابات التجارية وارتفاع حالات عدم اليقين إزاء السياسات. حيث شهدت عدد من الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما

[1] الفجوة بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي الممكن.

الولايات المتحدة الأمريكية، تباطؤ في وتيرة التقدم المرجو لمسار خفض التضخم، مما قد يُنذر بتجاوز معدلات التضخم لمستوياتها المتوقعة، ***كما يوضح الشكل (1)***.

الشكل (1)

النمو والتضخم في الاقتصادات العالمية

(يتوقع أن يواصل التضخم اتجاهه التنازلي، في ظل انغلاق فجوات الناتج)

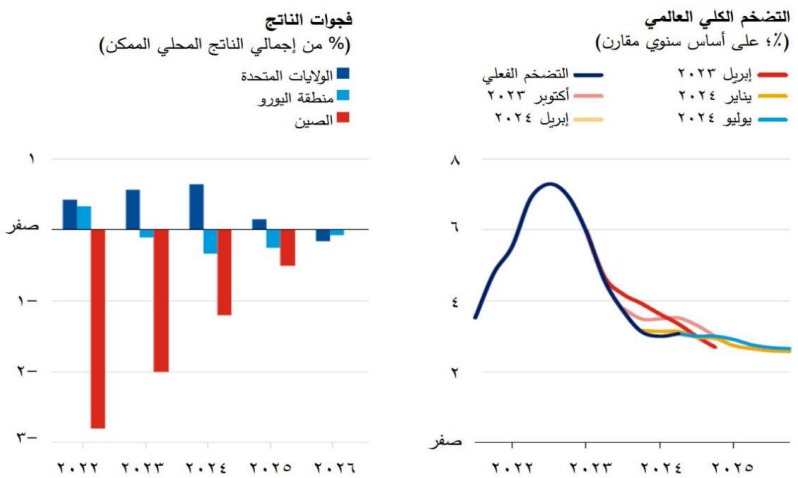

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2024.

واستمراراً لسعي **مجموعة أوبك+** نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل استمرار تنامي التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، قررت مجموعة دول أوبك+ في بداية شهر يونيو 2024، تمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المعلن عنها في أبريل 2023، والبالغة 1.65 مليون ب/ي حتى نهاية ديسمبر 2025. فضلاً عن قرارها بشأن تمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المعلن عنها في نوفمبر 2023، والبالغة 2.2 مليون ب/ي حتى نهاية الربع الثالث من عام 2024، والغاء هذه التخفيضات بشكل تدريجي متساوي على أساس شهري حتى نهاية شهر سبتمبر 2025، ويمكن ايقاف الزيادة الشهرية أو عكسها (أي تحويلها لخفض) وفقاً لظروف السوق النفطية العالمية.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو 2024، إلى أن المخاطر المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي لا تزال متوازنة بوجه عام، غير أن هناك بعض المخاطرقريبة المدى أصبحت أكثر وضوحاً، ومن أهمها: **أولاً**، احتمال تجاوز معدلات التضخم للتوقعات نتيجة عدم إحراز التقدم المرجو نحو إبطاء معدل تضخم أسعار الخدمات، حيث أن من شأن تنامي التحديات التي تواجه الاقتصادات المتقدمة في سعيها إلى إبطاء معدلات التضخم أن يدفع البنوك المركزية، بما في ذلك مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلى الاستمرار في رفع تكلفة الاقتراض لفترة زمنية أطول. وقد يُعرض ذلك النمو الكلي للمخاطر، مما قد يؤدي إلى ارتفاع سعر الدولار وحدوث تداعيات سلبية عبر الاقتصادات الصاعدة والنامية. **ثانياً**، الضغوط السعرية الناشئة عن التوترات التجارية والجيوسياسية المتجددة، مما يستوجب إيلاء المزيد من التركيز لمواجهة تحديات المالية العامة. فمع تدهور الموارد، أصبحت دول عديدة أكثر عرضة للمخاطر مما كان متوقعاً قبل جائحة فيروس كورونا. ومن الأولويات الملحة في الوقت الحالي هي إعادة بناء الاحتياطات الوقائية تدريجياً، مع الاستمرار في حماية الفئات الأكثر ضعفاً. ومن شأن ذلك أن يحرر الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الإنفاق المستجدة، مثل أمن الطاقة.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2024 بمعدل 3.2%، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق. في حين تشير التوقعات إلى ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.3% في عام 2025، وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.2%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (2)***.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2024- 2025)، (%)

	التوقعات الأولية يوليو 2024		التوقعات الأولية أبريل 2024		التغير في التوقعات الأولية	
	2024	2025	2024	2025	2024	2025
العالم	**3.2**	**3.3**	**3.2**	**3.2**	**-**	**0.1**
الاقتصادات المتقدمة	1.7	1.8	1.7	1.8	-	-
الولايات المتحدة	2.6	1.9	2.7	1.9	(0.1)	-
منطقة اليورو	0.9	1.5	0.8	1.5	0.1	-
المملكة المتحدة	0.7	1.5	0.5	1.5	0.2	-
اليابان	0.7	1.0	0.9	1.0	(0.2)	-
الصين	5.0	4.5	4.6	4.1	0.4	0.4
الهند	7.0	6.5	6.8	6.5	0.2	-
البرازيل	2.1	2.4	2.2	2.1	(0.1)	0.3
روسيا	3.2	1.5	3.2	1.8	-	(0.3)

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2024، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2024.

الشكل (2)

التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2024 – 2025)، (%)

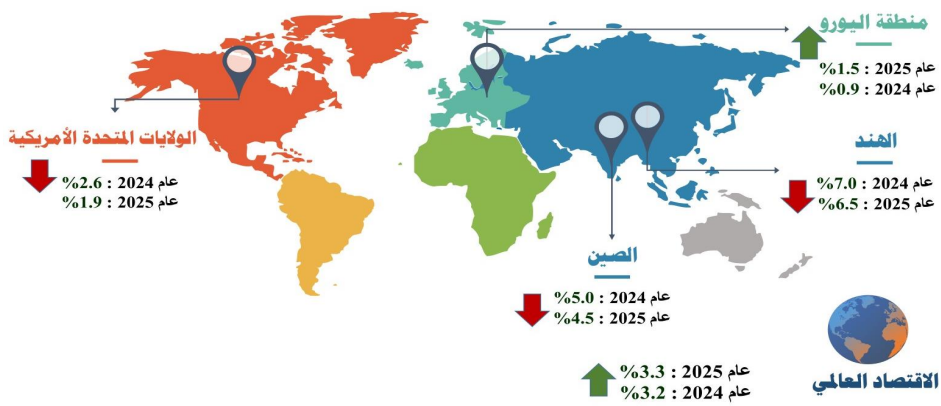

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2024، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2024.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2024 بمعدل 1.7% وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 1.5%، ويعكس الارتفاع في التوقعات

إلى حد كبير صلابة الاقتصاد الأمريكي الذي يتوقع نموه بمعدل 2.7% وهو مستوى أعلى بشكل ملحوظ من التوقعات السابقة البالغة 2.1%. مما حد من الأثر السلبي لتوقع تراجع معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو إلى 0.8% وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة 0.9% بسبب ضعف الاقتصاد الألماني – الأكبر في المنطقة. بينما يتوقع استقرار معدل نمو اليابان عند نفس مستوى التوقعات السابقة البالغة 0.9%، ويتوقع تراجع معدل نمو المملكة المتحدة إلى 0.5%، ***كما يوضح الجدول (1)***.

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث استقرت توقعات معدل نمو اقتصاد الصين في عام 2024 عند نفس مستوى التوقعات السابقة البالغة 4.6%، مع استمرار ضعف قطاع العقارات. وتم رفع التوقعات في الهند بمعدل 0.3% انعكاساً لقوة الطلب المحلي، وبمعدل 0.5% في البرازيل بفضل ارتفاع الاستهلاك في ظل التحفيز المالي. أما الاقتصاد الروسي فيتوقع نموه بمعدل 3.2% في عام 2024 وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 2.6%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاستثمار والاستهلاك الخاص بدعم من نمو الأجور في سوق العمل.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2024 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت الأسعار الفورية للنفط الخام تبايناً في اتجاهاتها خلال الربع الثاني من عام 2024، حيث ارتفعت في شهر أبريل بدعم من زيادة أسعار العقود الآجلة للنفط الخام، والطلب القوي على الشحنات الفورية - تحديداً من النفط الخام عالي الكبريت - مع وصول موسم صيانة المصافي في بعض المناطق إلى ذروته، مما أدى إلى زيادة مطردة في استهلاك النفط الخام من قبل مصافي التكرير قبل موسم العطلات الصيفي، فضلاً عن استمرار الطلب القوي من مصافي التكرير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما ساعد على استيعاب الإمدادات المتاحة في حوض الأطلسي في ظل أعمال صيانة المصافي في أوروبا. يأتي ذلك قبل أن تنخفض الأسعار الفورية للنفط الخام خلال شهري مايو

ويونيو متأثرة بالتقلبات الملحوظة في نشاط المضاربات في سوق العقود الآجلة التي شهدت تزايد في عمليات البيع، والتغيرات في التوقعات بشأن آفاق سوق النفط على المدى القريب، وتقلص التباين في أسعار الغازولين والديزل ما بين المراكز التجارية الرئيسية، فضلاً عن توافر إمدادات النفط الخام في شمال غرب أوروبا والإمدادات من ساحل الخليج الأمريكي، وارتفاع مخزونات النفط الخام الأميركية خلال النصف الأول من شهر يونيو، وانخفاض هوامش تكرير المنتجات – لا سيما الغازولين، وزيادة توافر الخامات المتوسطة الحامضة في السوق الفورية.

وبشكل عام، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثاني 2024 إلى حوالي 85.3 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 3.5 دولار/برميل، أو ما يعادل نحو 4.3% مقارنة بالربع السابق، ويوضح ***الجدول (2) والشكل (3)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2023 – 2024).

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2023 – 2024)
(دولار/ برميل)

الخامات	2023			2024		التغير عن	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2023
سلة أوبك منها :	**78.4**	**87.7**	**85.2**	**81.8**	**85.3**	**3.5**	**6.9**
خليط الصحراء الجزائري	79.0	87.4	85.6	85.0	85.1	0.2	6.1
العربي الخفيف السعودي	80.2	89.8	87.3	83.4	87.2	3.8	7.0
مربان الاماراتي	78.4	87.3	84.0	81.5	85.3	3.7	6.8
خام التصدير الكويتي	79.8	89.0	86.4	82.1	86.6	4.5	6.8
السدرة الليبي	77.9	86.8	84.4	83.0	83.9	0.9	6.1
البصرة العراقي	76.0	85.8	83.9	79.9	83.5	3.6	7.5
خامات اخرى :							
دبي	77.7	86.6	83.5	81.3	85.3	4.0	7.5
البحري القطري	78.8	87.0	85.1	81.4	86.1	4.7	7.4
برنت	78.5	86.7	84.1	83.2	84.7	1.5	6.2
خام غرب تكساس	73.8	82.2	78.3	77.1	80.8	3.7	7.0

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012- 2024)
(دولار/برميل)

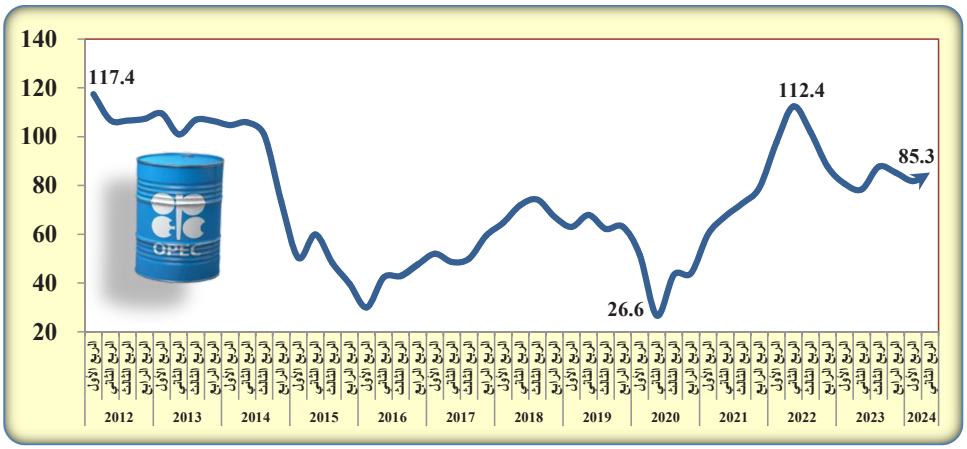

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

شهد الربع الثاني من عام 2024 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، تحولت الفروقات بين متوسط سعر خام برنت 38.3° API – (ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي 31° API – (ممثلاً للنفوط المتوسطة) إلى حوالي 0.6 دولار/برميل لصالح خام دبي في الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بحوالي 1.9 دولار/برميل لصالح خام برنت في الربع السابق. في حين ارتفع متوسط أسعار سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 0.6 دولار/برميل، مقارنة بانخفاض بلغ 1.4 دولار/برميل في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الثاني 2024 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بنحو 4 دولار/برميل ليصل إلى نحو 85.3 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بنحو 1.5 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 84.7 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 3.7 دولار/برميل ليبلغ نحو 80.8 دولار/برميل.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (4)*** و***الجدول (2)***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2023- 2024).

الشكل (4)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2023- 2024)
(دولار/برميل)

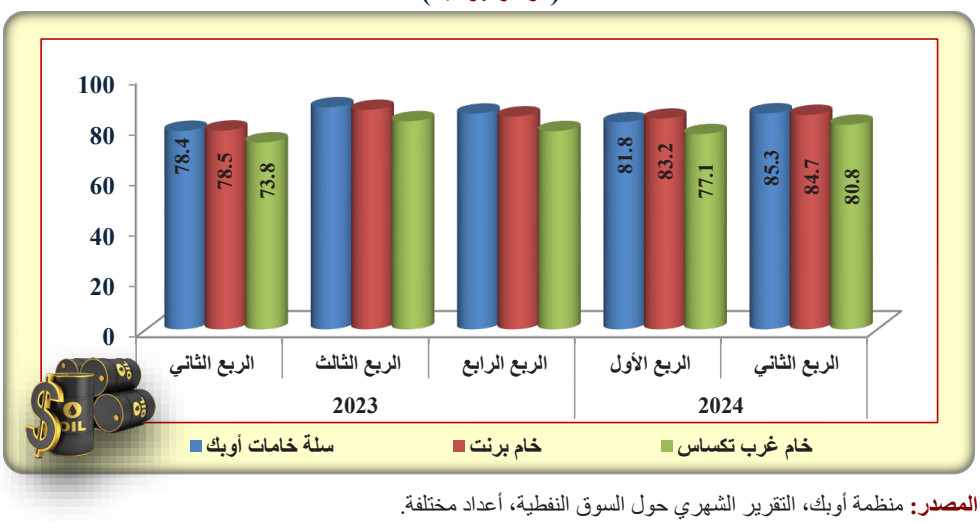

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثاني من عام 2024 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 4.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 87.2 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 8.7% على أساس سنوي، وارتفع خام التصدير الكويتي بنسبة 5.5% ليبلغ 86.6 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 8.6% على أساس سنوي. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام مربان الإماراتي بنسبة 4.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 85.3 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 8.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 1.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ

83.9 دولار/ برميل، مرتفعاً بنسبة 7.8% على أساس سنوي. وارتفعت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 0.2% و 5.8% و 4.5% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 85.1 دولار/برميل و 86.1 دولار/برميل و 83.5 دولار/برميل على التوالي، ***كما يوضح الشكل (5) الجدول (2) المشار إليه آنفاً***.

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2023- 2024)
(دولار/برميل)

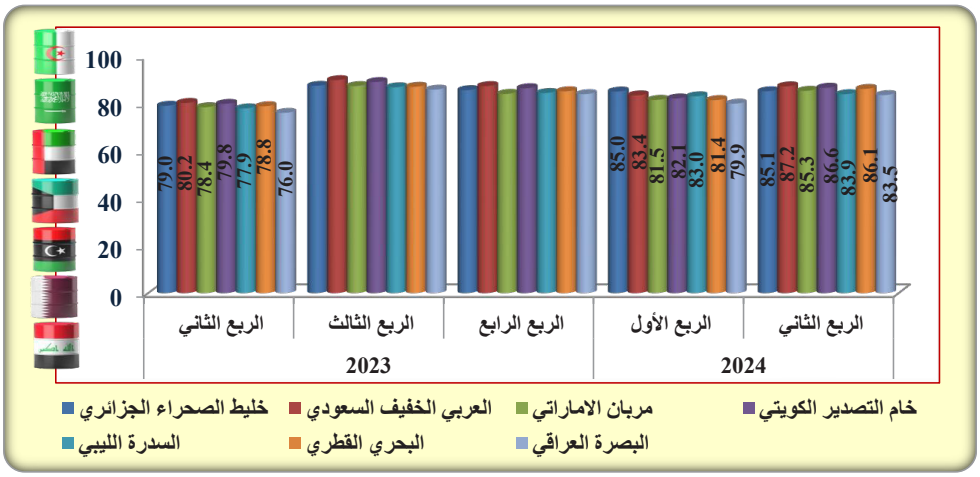

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

ارتفعت أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الثاني من عام 2024. حيث سجلت عقود خام برنت مكاسب فصلية بلغت نسبتها نحو 3.9%، كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأمريكي مكاسب فصلية بلغت نسبتها نحو 8.6% خلال نفس الفترة. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى استمرار التوترات الجيوساسية في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساتها السلبية المحتملة على حركة التجارة النفطية عبر البحر الأحمر، واستهداف البنية التحتية لقطاع الطاقة في روسيا على وقع التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على قطاع الطاقة في فنزويلا عقب إنتهاء صلاحية الترخيص العام

الذي كان يسمح لفنزويلا بتصدير النفط إلى الأسواق العالمية، وانخفاض مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية على خلفية ارتفاع نشاط مصافي التكرير، وارتفاع الطلب على الغازولين تزامناً مع بدء موسم القيادة الصيفي، واستمرار الجهود الأمريكية لإعادة ملء مخزونات النفط الاستراتيجية، وخفض البنك المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة للمرة الأولى منذ عام 2019، وإعلان شركة النفط الحكومية Pertoecuador في الاكوادور حالة القوة القاهرة على صادرات خام نابو الثقيل عقب إغلاق خطوط الأنابيب بسبب الأمطار الغزيرة، والتوقف المؤقت للعديد من وحدات إنتاج الوقود في مصفاة Motiva Enterprise الأمريكية بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وانقطاع إمدادات النفط المحتمل في غرب كندا بسبب حرائق الغابات، والبيانات الاقتصادية الإيجابية في الصين، وانخفاض قيمة مؤشر الدولار الأمريكي.

في حين حد من ارتفاع أسعار النفط الآجلة خلال الربع الثاني من عام 2024، عمليات البيع المكثفة للعقود الآجلة من قبل المضاربين، والمخاوف بشأن ضعف الطلب في الصين تزامناً مع انخفاض وارداتها من النفط الخام، وحالة عدم اليقين بشأن موعد خفض مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة، والمخاوف بشأن ضعف استهلاك الوقود في الولايات المتحدة الأمريكية خلال موسم القيادة الصيفي، واقتراب السوق النفطية من حالة Contango "وهي الحالة التي ترتفع فيها العقود المستقبلية للنفط الخام عن قيمة العقود لأقرب شهر استحقاق"، والانخفاض الحاد في عائدات إنتاج الديزل في بعض مصافي تكرير النفط الأسيوية التي اضطرت إلى إجراء بعض التخفيضات على معدلات التشغيل.

وقد شهد الربع الثاني من عام 2024 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بأسعار أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد تقلص متوسط الفروقات بينهما خلال الربع الثاني 2024 ليبلغ 1.4 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بالمقارنة مع 4.8 دولار/ برميل في الربع السابق. ويعزى ذلك إلى تأثر خام برنت سلباً بضغوط البيع المكثفة في العقود الآجلة وانخفاض علاوة المخاطر بشكل أكبر من خام غرب تكساس، فضلاً عن مؤشرات توافر النفط الخام الخفيف في شمال غرب أوروبا وحوض الأطلسي. وفي الوقت نفسه، تلقى خام غرب تكساس دعم من انخفاض مخزونات

النفط الخام الأمريكية – لا سيما في مركز التخزين الرئيسي Cushing بولاية أوكلاهاما، واستمرار صادرات النفط الخام من ساحل الخليج الأمريكي.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

شهدت متوسطات أسعار المنتجات النفطية المختلفة تبايناً في اتجاهاتها خلال الربع الثاني من عام 2024 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم، وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز ارتفاعاً في ***سوق البحر المتوسط*** خلال الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 4.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 104.1 دولار/برميل، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 4.9% على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط السعر في ***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 5.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 117.5 دولار/برميل، بدعم من التحسن النسبي في الطلب مع بدء موسم القيادة الصيفي وانتعاش معدلات معالجة تشغيل مصافي التكرير، في حين كان لزيادة مخزونات الغازولين الأمريكية انعكاساً سلبياً على الأسعار خلال شهري مايو ويونيو.

وانخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق روتردام** خلال الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 6.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 114.1 دولار/برميل، متأثرة بارتفاع مستويات إنتاج الغازولين داخل أوروبا، وانخفاض الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع أسعار الأوكتان (أحد مكونات مزيج الغازولين) نتيجة لتوافره بكثرة انعكاساً للكميات الكبيرة التي تم شراؤها. كما شهد متوسط السعر في **سوق سنغافورة** انخفاضاً بنسبة 1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 98.2 دولار/برميل، متأثراً بزيادة إنتاج المصافي وارتفاع تدفقات الغاوزلين من الشرق الأوسط.

وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الثاني من عام 2024، تلتها سوق روترادم ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (6)***.

الجدول (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2023 –2024)
(دولار/ برميل)

		السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثاني 2023		سنغافورة	94.2	93.0	89.9
		روتردام	125.4	96.4	70.1
		البحر المتوسط	99.2	95.1	74.6
		الخليج الامريكي	119.1	61.7	64.3
الربع الثالث		سنغافورة	105.3	115.1	112.3
		روتردام	138.1	120.0	82.6
		البحر المتوسط	113.0	118.1	86.1
		الخليج الامريكي	132.1	86.1	78.4
الربع الرابع		سنغافورة	96.1	107.5	104.4
		روتردام	118.3	114.4	75.6
		البحر المتوسط	94.4	110.9	80.6
		الخليج الامريكي	101.8	85.0	72.8
الربع الأول 2024		سنغافورة	99.2	104.0	102.0
		روتردام	122.4	112.0	74.7
		البحر المتوسط	99.6	109.6	80.3
		الخليج الامريكي	111.0	82.7	67.3
الربع الثاني		سنغافورة	98.2	99.7	97.4
		روتردام	114.1	104.0	75.1
		البحر المتوسط	104.1	102.9	79.7
		الخليج الامريكي	117.5	80.6	72.9
التغير عن	الربع الأول 2024	سنغافورة	(0.9)	(4.3)	(4.6)
		روتردام	(8.3)	(8.0)	0.4
		البحر المتوسط	4.5	(6.7)	(0.6)
		الخليج الامريكي	6.5	(2.0)	5.6
	الربع الثاني 2023	سنغافورة	4.0	6.7	7.5
		روتردام	(11.3)	7.5	5.0
		البحر المتوسط	4.8	7.7	5.1
		الخليج الامريكي	(1.5)	18.9	8.6

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (6)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2023-2024)
(دولار/برميل)

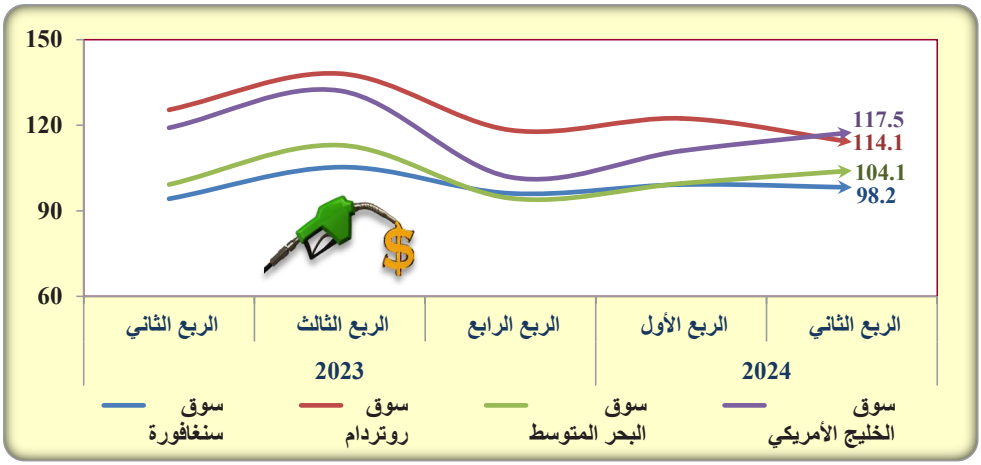

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثاني من عام 2024 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة، وأعلى من أسعار زيت الوقود في كافة الأسواق. وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 104 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 7.2% بالمقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 7.8% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر 102.9 دولار/برميل بنسبة انخفاض 6.1% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 8.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر بلغ 99.7 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 4.2% بالمقارنة مع الربع السابق، ومرتفعاً بنسبة 7.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الأمريكي*** بأدنى متوسط للأسعار بلغ حوالي 80.6 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2024 بنسبة انخفاض 2.5% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع ملحوظة بلغت 30.7% على أساس سنوي.

- أسعار زيت الوقود

انخفض متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 4.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 97.4 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 8.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 0.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 79.7 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 6.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في **سوق *روتردام*** بنسبة 0.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 75.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 7.1% على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في ***سوق الخليج الأمريكي*** خلال الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 8.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 72.9 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 13.4% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2024

ساد خلال الربع الثاني من عام 2024 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[2]) ارتفاعاً بلغ حوالي 62 ألف برميل/ يوم فقط خلال الربع الثاني من عام 2024، أي بنسبة 0.1% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 102.2 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع الملحوظ في الإمدادات من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون "Doc" Declaration of Cooperation وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، والارتفاع النسبي في إمدادات دول أوبك. في حين كان لإنخفاض الإمدادات من الدول المشاركة في إعلان التعاون من خارج أوبك، دوراً في الحد من ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثاني 2024، ***كما يوضح الجدول (4) والشكل (7).***

[2] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

	الدول المشاركة في إعلان التعاون[3]			الدول الأخرى	إجمالي الإمدادات النفطية العالمية
	دول أوبك	دول خارج أوبك	الإجمالي		
الربع الأول 2024	32.1	17.5	**49.6**	**52.6**	**102.2**
الربع الثاني	32.1	17.1	**49.3**	**53.0**	**102.2**
التغير (مليون ب/ي)	0.049	(0.357)	**(0.308)**	**0.370**	**0.062**

* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (7)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2023-2024)
(مليون برميل/ يوم)

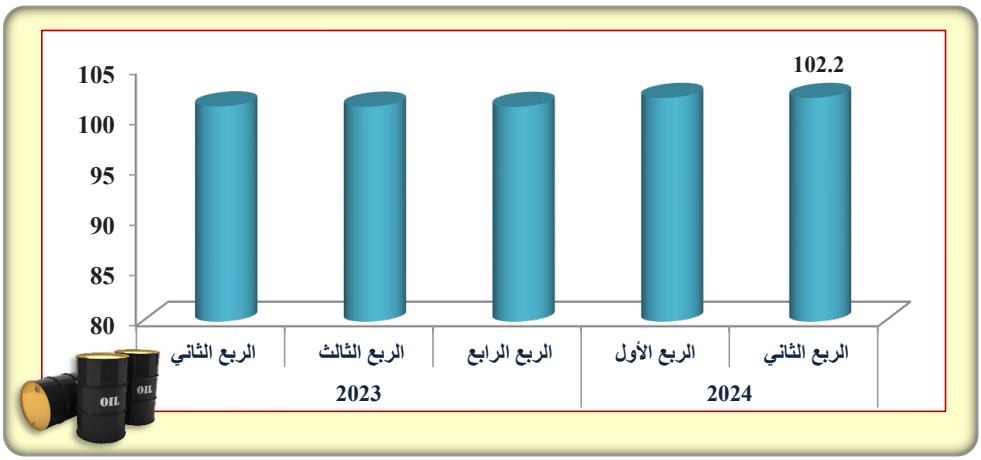

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

[3] الدول المشاركة في إعلان التعاون تشمل: الدول الأعضاء في منظمة أوبك (السعودية، والعراق، والإمارات، والكويت، وليبيا، والجزائر، ونيجيريا، والكونغو، والجابون، وغينيا الاستوائية، وإيران، وفنزويلا)، وعشر دول منتجة للنفط من خارج منظمة أوبك (روسيا، وكازخستان، وأذربيجان، والبحرين، وعُمان، وماليزيا، والمكسيك، والسودان، وبروناي، وجنوب السودان).

إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها

- **دول أوبك**

ارتفعت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) **لدول أوبك** خلال الربع الثاني من عام 2024 بمقدار 49 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.2% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 32.1 مليون برميل/يوم. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثاني من عام 2024، فقد بلغت حوالي 31.4%، وهو تقريباً نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من **النفط الخام** فقط خلال الربع الثاني من عام 2024 بمقدار 49 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 26.607 مليون برميل/يوم. في حين استقرت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس مستوى الربع السابق البالغ نحو 5.53 مليون برميل/يوم. ويعزى ارتفاع امدادات دول أوبك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من كل من ليبيا وإيران وفنزويلا الذين لا يشملهم اتفاق مجموعة أوبك+ بمقدار 69 ألف ب/ي و59 ألف ب/ي و21 ألف ب/ي على التوالي، فضلاً عن زيادة الإمدادات من الكونغو بمقدار 16 ألف ب/ي.

- **دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون**

انخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) من **الدول المشاركة في إعلان التعاون من خارج أوبك** خلال الربع الثاني من عام 2024 بمقدار 357 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 17.1 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الإمدادات النفطية من روسيا بمقدار 210 ألف ب/ي. هذا وتجدُر الإشارة إلى الخفض الطوعي الذي أعلنته روسيا من إنتاج وصادرات النفط الخام بمقدار 471 ألف ب/ي خلال الربع الثاني من عام 2024، والموزع كالتالي، شهر أبريل 2024 (350 ألف ب/ي من الإنتاج، و121 ألف ب/ي من الصادرات)، وشهر مايو 2024 (400 ألف ب/ي من الإنتاج، و71 ألف ب/ي من الصادرات)، وشهر يونيو 2024 (471 ألف ب/ي من الإنتاج). كما انخفضت الإمدادات النفطية من كازاخستان بمقدار 59 ألف ب/ي، وجنوب السودان بمقدار 48 ألف ب/ي.

إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية **لمجموعة الدول غير المشـــاركة في إعلان التعاون** خلال الربع الثاني من عام 2024 بنحو 370 ألف برميل/يوم، أي بنســبة 0.7% مقارنة بالربع الســابق، ليصل إلى نحو 53 مليون برميل/ يوم، ***كما يوضح الشكل (8) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (8)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2023-2024)
(مليون برميل/ يوم)

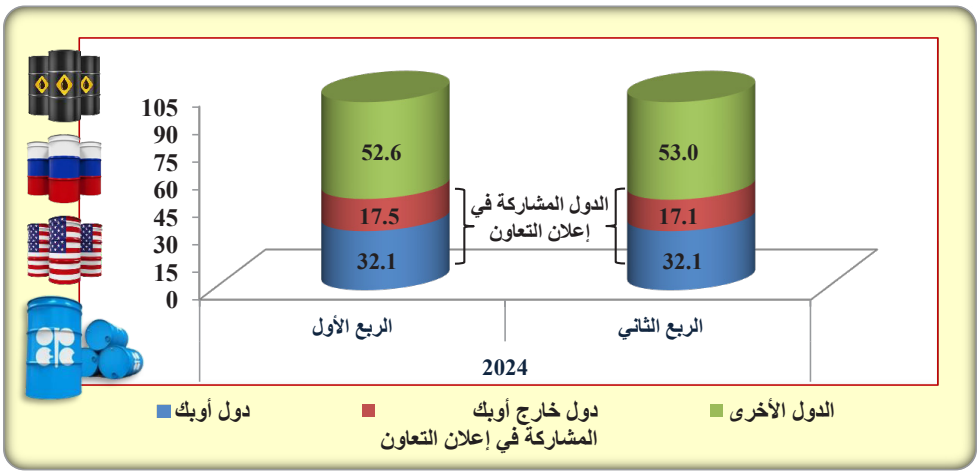

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول غير المشـــاركة في إعلان التعاون خلال الربع الثاني من عام 2024 بشكل رئيسي إلى ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 700 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 21.7 مليون ب/ي.

وبالنســبة لإمدادات **دول منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية**[4]، ارتفعت إمدادات دول الأمريكيتين بشـــكل ملحوظ خلال الربع الثاني من عام 2024، بدعم رئيســـي من ارتفاع الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وســـوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية، حيث تظهر بيانات إدارة معلومات

[4] تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

الطاقة الأمريكية ارتفاع الإنتاج من النفط الخام إلى ثالث أعلى مستوى له على الإطلاق البالغ 13.239 مليون ب/ي في شهر أبريل 2024. والجدير بالذكر وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes، فإن شركات الطاقة الأمريكية خفضت عدد حفارات النفط العاملة بمقدار 27 حفارة، ليصل إلى 479 حفارة في نهاية الربع الثاني من عام 2024، وهو مستوى منخفض بنسبة بلغت نحو 12.1% على أساس سنوي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى قيام تلك الشركات بتعزيز كفاءة عمليات الحفر من خلال التركيز على المواقع الأكثر احتمالاً لتواجد النفط الخام بها وحفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام، فضلاً عن استمرار توجه بعض منتجي النفط الخام الأمريكي نحو استخدام رأس المال لزيادة توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم بدلاً من الاستثمار في إنتاج جديد.

وانخفض متوسط إمدادات كندا النفطية خلال الربع الثاني من عام 2024 ليصل إلى حوالي 5.8 مليون ب/ي. ويعزى ذلك إلى أعمال الصيانة الرئيسية المخطط لها، فضلاً عن تأثير حرائق الغابات التي بدأت مبكراً هذا العام على عمليات استخراج الرمال النفطية من شمال شرق ألبرتا.

كما انخفضت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الثاني من عام 2024 متأثرة بتراجع إنتاج النفط الخام من المشروعات الجديدة، وقد تراجعت الإمدادات النفطية لشركة Pemex في ظل انخفاض إنتاج النفط الخام الخفيف بالإضافة إلى المتكثفات والنفط الخام الثقيل بمقدار 17.6 ألف ب/ي و16.6 ألف ب/ي على التوالي.

وانخفضت الامدادات النفطية لدول أوروبا في الربع الثاني من عام 2024 بنحو 70 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 3.61 مليون برميل/يوم. حيث انخفضت الإمدادات من النرويج، وبالتحديد في شهر مايو، بسبب أعمال الصيانة المخطط لها، ليصل متوسط إنتاج النفط الخام إلى حوالي 1.7 مليون ب/ي. كما انخفضت الإمدادات في المملكة المتحدة بشكل طفيف، لتستقر عند مستوى 0.6 مليون ب/ي في شهر يونيو 2024.

أما فيما يخص **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فقد انخفضت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 100 ألف برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2024. يأتي ذلك تزامناً

مع تراجع إنتاج النفط الخام في البرازيل متأثراً بشكل رئيسي بأعمال الصيانة الموسعة ومشاكل التشغيل والانخفاض الطبيعي في إنتاج الحقول.

وارتفت إمدادات **الصين** النفطية بشكل طفيف خلال الربع الثاني من عام 2024 لتصل إلى حوالي 4.63 مليون ب/ي، هذا ويتم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية من خلال الاستثمارات في حفر الآبار وتعزيز مشروعات استخراج النفط، وسط جهود شركات النفط المملوكة للدولة لضمان أمن إمداداتها من الطاقة. وفي هذا السياق، يذكر أن شركة النفط البحرية الوطنية الصينية بدأت الإنتاج من مشروع تطوير المرحلة الثانية من حقل Lufeng النفطي في شهر ديسمبر 2023 والذي من المتوقع أن يصل إلى ذروة الإنتاج عند 25 ألف ب/ي في عام 2025.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية[5]، وتطور عدد الحفارات العاملة**

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الثاني من عام 2024 بنحو 129 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.5% على أساس فصلي، ليبلغ نحو 8.6 مليون ب/ي، مرتفعاً بمقدار 290 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.5% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 65% من إجمالي إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ نحو 13.2 مليون ب/ي خلال نفس الفترة، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويعزى ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2024 بشكل رئيسي إلى زيادة الإنتاج من منطقة Permian، التي من المتوقع أن تساهم بنحو ثلثي الزيادة في إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية حتى ديسمبر 2025، لا سيما في ظل قرب هذه المنطقة من محطات تكرير النفط الخام وتصديره على ساحل الخليج، والقدرة على الاستلام، وتحسين إنتاجية الآبار الجديدة التي تدعم نمو إنتاج النفط الخام.

ومن العوامل الرئيسية التي تؤثر على إنتاج النفط الصخري الأمريكي، هو استمرار التزام عدد كبير من الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي "Capital Discipline" وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار

[5] يمثل إنتاج سبع تكوينات جيولوجية لإنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى تكوينات، Austin Chalk، Bakken، Eagle Ford، Niobrara، Permian، Mississippian ، Woodford ، بالاضافة إلى عدة تكوينات أخرى .

في عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه شركات النفط الأمريكية وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر يونيو 2024، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 31 دولار/برميل في حوض Permian، و 45 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الرئيسية الأخرى، وهو مستوى أعلى من التقديرات السابقة التي بلغ حدها الأدنى 29 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford، ***كما يوضح الشكل (9)***.

الشكل (9)
أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة

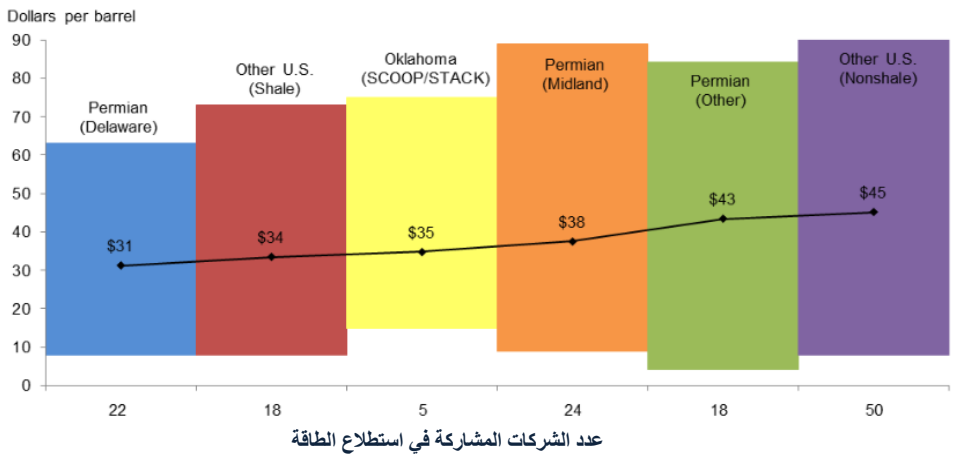

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 26 يونيو 2024.

في حين تحتاج شركات الطاقة الأمريكية لحفر بئر جديد مربح إلى سعر يتراوح ما بين 59 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى و70 دولار/برميل في حوض Permian، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات السابقة التي تراوحت بين 56 إلى 66 دولار/برميل، ***كما يوضح الشكل (10)***.

الشكل (10)

أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح

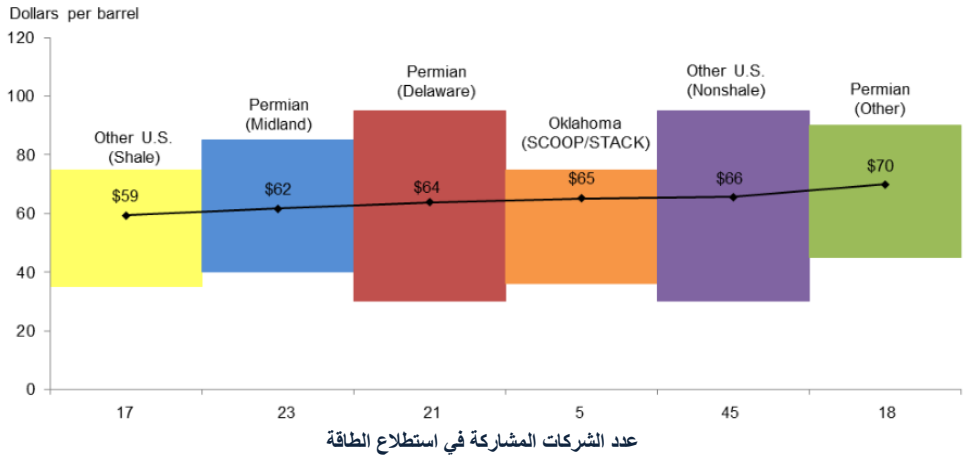

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 26 يونيو 2024.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط العاملة خلال الربع الثاني من عام 2024، تظهر التقديرات انخفاض هذا المتوسط بمقدار 19 حفارة مقارنة بالربع السابق ليبلغ عددها حوالي 574 حفارة، منخفضاً بمقدار 119 حفارة على أساس سنوي. يذكر أن شركات الطاقة الأمريكية قامت بتعزيز كفاءة عمليات الحفر بشكل كبير، ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (11)***.

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2024– 2023)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
	الربع الثاني 2023	8.330	693
	الربع الثالث	8.484	619
	الربع الرابع	8.680	591
	الربع الأول 2024	8.491	593
	الربع الثاني	8.620	574
التغير عن	الربع الأول 2024	**0.129**	**(19)**
	الربع الثاني 2023	**0.290**	**(119)**

*بيانات تقديرية

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، أغسطس 2024.

الشكل (11)
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2023 –2024)

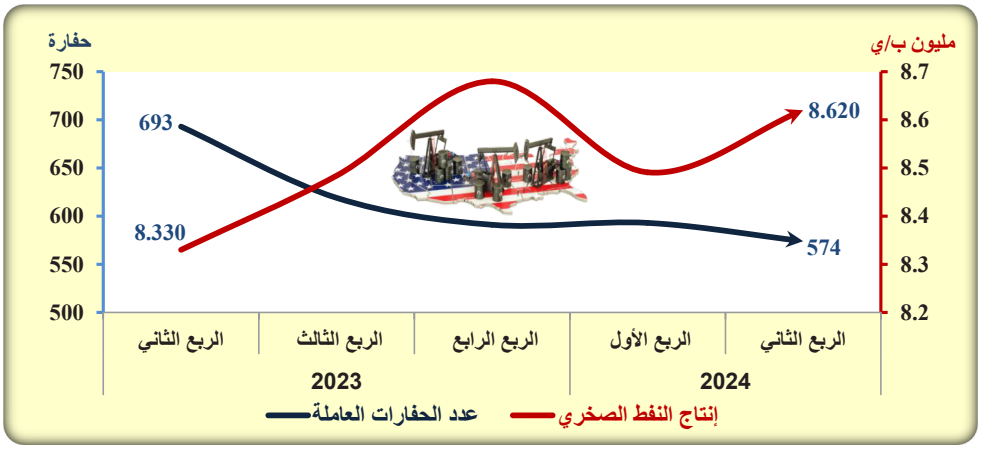

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، أغسطس 2024.

- **الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية**

انخفض إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من عام 2024 بمقدار 86 بئر مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 2692 بئر، وهو مستوى منخفض بمقدار 492 بئراً على أساس سنوي. يأتي ذلك الانخفاض على الرغم من ارتفاع أسعار خام غرب تكساس التي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، وهو ما يشير إلى استمرار مشكلة ارتفاع التكاليف التي تواجه شركات النفط الصخري الأمريكية منذ بداية العام الماضي 2023، ***كما يوضح الشكل (12)***.

الشكل (12)
تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، (2024 – 2020)

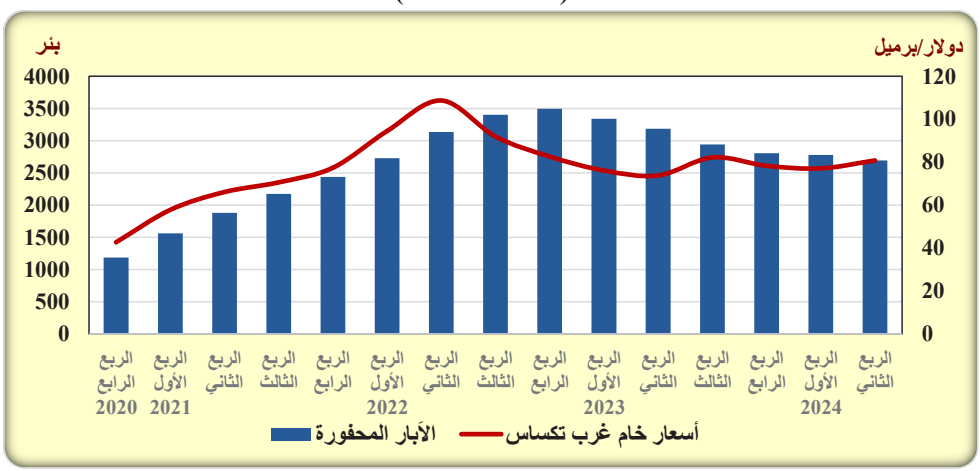

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، أغسطس 2024.

والجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتزامناً مع ارتفاع أسعار النفط الخام، تشير التقديرات إلى انخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة في نهاية الربع الثاني من عام 2024 بحوالي 115 بئر، مقارنة بنهاية الربع السابق ليبلغ 5479 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 666 بئراً على أساس سنوي.

- الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2024 بنحو 550 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.5%، ليصل إلى 103.7 مليون ب/ ي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي 2 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.9% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب في دول الأمريكيتين ودول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والصين، ودول أمريكا اللاتينية. في حين كان لانخفاض الطلب على النفط في كل من دول أسيا والمحيط الهادئ

الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الشرق الأوسط وأفريقيا وروسيا وباقي دول أوراسيا، دوراً في الحد من ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2024، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (13).***

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2023–2024)

(مليون برميل/ يوم)

		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
الربع الثاني 2023		45.7	56.1	101.8
الربع الثالث		46.0	56.2	102.2
الربع الرابع		46.0	57.2	103.2
الربع الأول 2024		45.0	58.2	103.2
الربع الثاني		45.8	57.9	103.7
التغير عن	**الربع الأول 2024**	**0.810**	**(0.260)**	**0.550**
	الربع الثاني 2023	**0.130**	**1.820**	**1.950**

*بيانات تقديرية

** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (13)

التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2023-2024)

(مليون برميل/ يوم)

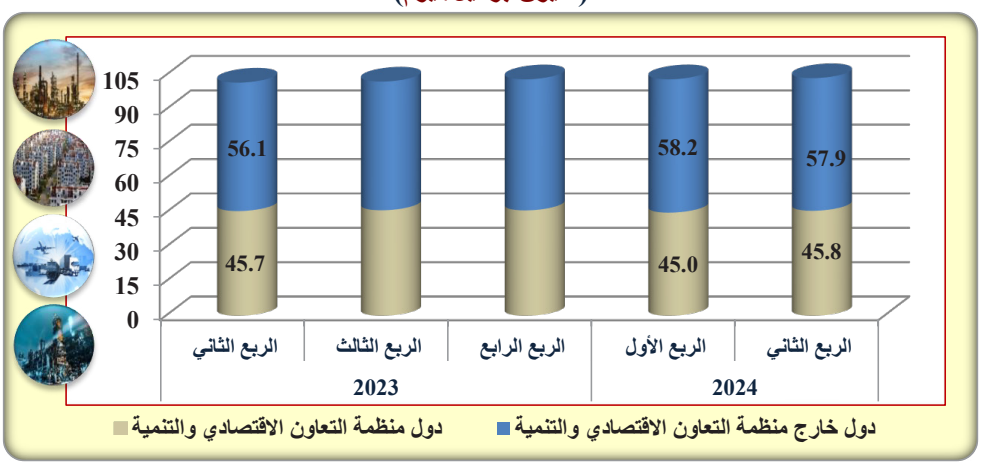

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شـــهدتها مســـتويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثاني من عام 2024:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب مجموعة **دول منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية** على النفط خلال الربع الثاني من عام 2024 بشـكل ملحوظ بلغ حوالي 810 ألف ب/ي، أي بنسـبة 1.8% مقارنة بالربع السـابق، ليصل إلى نحو 45.8 مليون ب/ ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 130 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وضـمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية ارتفع طلب **دول الأمريكيتين** خلال الربع الثـاني من عـام 2024 بمقدار 850 ألف ب/ي مقارنـة بـالربع السـابق ليصـل إلى حوالي 25.3 مليون ب/ي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسـي إلى انتعاش الطلب في الولايات المتحدة بنحو 750 ألف ب/ي، في مقابل انخفاض إجمالي الطلب في كندا والمكسيك بنحو 100 ألف ب/ي.

وقد ارتفع **الطلب الأمريكي** خلال الربع الثاني من عام 2024، بدعم من ارتفاع الطلب المحلي خلال شـهري مايو ويونيو ليصـل إلى مسـتوى يزيد عن 21 مليون ب/ي، تزامناً مع بدء موسم السفر والقيادة الصـــيفي، حيث ارتفع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات، كما ارتفع الطلب على غاز البترول المسال المستخدم في صناعة البتروكيمياويات. في حين تسبب ضعف نشاط التصنيع ونشاط النقل بالشاحنات في استمرار تراجع الطلب على الوقود الصناعي – لا سيما الديزل الذي يشهد اتجاهاً تنازلياً منذ شهر سبتمبر 2023.

وارتفع الطلب في **دول أوروبا** خلال الربع الثـاني من عـام 2024 بحوالي 670 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 13.6 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات، في ظل ارتفاع مبيعات السـيارات واسـتمرار تعافي حركة النقل الجوي بالتزامن مع بدء موسم السفر الصيفي. في حين تأثر الطلب على الديزل بضعف نشاط التصنيع في ظل التوترات الجيوسياسية التي أدت إلى اختناقات في سلاسل التوريد.

بينما انخفض طلب **دول آسـيا/المحيط الهادئ** بشـكل ملحوظ بلغ 700 ألف ب/ي ليصـل إلى 6.9 مليون ب/ي، متأثراً بالانخفاض الكبير في الطلب على النفط في اليابان التي شـــهدت تراجعاً في

وارداتها من النفط الخام لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال أربعة أعوام وهو حوالي 1.9 مليون ب/ي في شهر يونيو 2024، ***كما يوضح الجدول (7)***.

الجدول (7)
تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2023–2024)
(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكيتين	دول أوروبا	دول أسيا/ المحيط الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الربع الثاني 2023		25.2	13.5	7.0	45.7
الربع الثالث		25.4	13.6	7.1	46.0
الربع الرابع		24.9	13.4	7.7	46.0
الربع الأول 2024		24.5	12.9	7.6	45.0
الربع الثاني		25.3	13.6	6.9	45.8
التغير عن	**الربع الأول 2024**	**0.850**	**0.670**	**(0.700)**	**0.810**
	الربع الثاني 2023	**0.130**	**0.070**	**(0.060)**	**0.130**

* بيانات تقديرية.
** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

انخفض طلب **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الثاني من عام 2024 بحوالي 260 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.4% على أساس فصلي، ليصل إلى حوالي 57.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.82 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، انخفض الطلب على النفط في **دول أفريقيا** في الربع الثاني من عام 2024 بنحو 290 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 4.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بمقدار 110 ألف ب/ي على أساس سنوي. كما انخفض طلب **منطقة الشرق الأوسط** بمقدار 180 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 8.5 مليون ب/ي. هذا وقد انخفض طلب **الدول العربية** على النفط بنحو 200 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 7.3 مليون ب/ي، أي ما يشكل 12.6% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثاني من عام 2024.

وفيما يخص طلب **الدول الآسيوية** فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الثاني من عام 2024 بلغ نحو 270 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 32.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

حيث ارتفع **الطلب الصيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 220 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 16.9 مليون برميل/يوم. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب على المواد الخام المستخدمة في صناعة البتروكيماويات – لا سيما غاز البترول المسال، وارتفاع الطلب على الغازولين في ظل تحسن حركة التنقل متماشياً مع اتجاهات الطلب الموسمية، والطلب القوي على وقود الطائرات المرتبط بتزايد نشاط السفر الجوي الجيد خلال عطلة مهرجان قوارب التنين في شهر مايو. في حين تأثر الطلب على الديزل سلباً خلال شهر يونيو 2024، بضعف الأنشطة الاقتصادية والصناعية والضغوط الناجمة عن قيام الصين بالترويج لاستخدام شاحنات الغاز الطبيعي المسال على حساب شاحنات الديزل كجزء من سياستها البيئية لخفض انبعاثات الكربون.

وفي المقابل، استقر **الطلب في الهند** – ثاني أكبر محرك لنمو الاقتصاد الآسيوي بعد الصين، خلال الربع الثاني 2024 عند 5.7 مليون برميل/يوم وهو نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق. تجدُر الإشارة إلى ارتفاع الطلب على الغازولين بدعم زيادة حركة التنقل خلال الحملات الانتخابية، وكان الطلب على الديزل مدعوماً بمتطلبات القطاع الزراعي في ظل زيادة في الأنشطة الصناعية والتعدينية في أجزاء مختلفة من الهند، فضلاً عن توسع التجارة المحلية. كما ارتفع الطلب على فئة "المنتجات الأخرى" التي تشمل البيتومين المستخدم في بناء الطرق في شهر أبريل، قبل ان يتراجع بسبب تباطؤ نشاط البناء خلال فترة الانتخابات ونشاط الأعاصير، وتعافى مجدداً في شهر يونيو. وقد انخفض الطلب على الديزل متأثراً بالاضطرابات في الرحلات الجوية وإغلاق المطارات بسبب الإعصار Remal خلال شهر مايو.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الثاني من عام 2024 بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.9 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب في **البرازيل** بنحو 220 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى

3.3 مليون برميل/يوم، تزامناً مع الطلب القوي على الديزل وفئة المنتجات الأخرى. بينما انخفض طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو 20 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ 3.6 مليون ب/ي.

وشهد طلب **دول أوراسيا (Eurasia)** على النفط انخفاضاً على أساس فصلي، بلغ حوالي 260 ألف ب/ي مقارنة بالربع الأول من عام 2024، ليصل إلى 5 مليون ب/ي. حيث انخفض **طلب روسيا** على النفط بمقدار 180 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 3.8 مليون ب/ي، وانخفض الطلب على النفط في باقي دول أوراسيا بنحو 80 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 1.2 مليون ب/ي، ***كما يوضح الجدول (8)***.

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2023–2024)
(مليون برميل/ يوم)

	2023			2024		التغير عن	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2023
الدول العربية :	**7.3**	**7.6**	**7.5**	**7.5**	**7.3**	**(0.200)**	**–**
الدول الأعضاء	6.2	6.5	6.4	6.4	6.2	(0.200)	–
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	–	–
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.3**	**5.5**	**6.0**	**5.9**	**5.6**	**(0.270)**	**0.330**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**12.6**	**13.1**	**13.5**	**13.4**	**12.9**	**(0.470)**	**0.330**
الدول الآسيوية	**31.2**	**30.7**	**31.0**	**32.0**	**32.3**	**0.270**	**1.160**
منها: الصين	16.3	16.4	16.4	16.7	16.9	0.220	0.620
الهند	5.4	5.2	5.4	5.7	5.7	–	0.260
الدول الأخرى	9.5	9.1	9.2	9.7	9.8	0.050	0.280
دول أمريكا اللاتينية	**6.7**	**6.8**	**6.7**	**6.7**	**6.9**	**0.200**	**0.170**
منها: البرازيل	3.0	3.0	3.0	3.1	3.3	0.220	0.300
الدول الأخرى	3.7	3.8	3.7	3.6	3.6	(0.020)	(0.130)
دول أوراسيا	**4.9**	**4.9**	**5.2**	**5.3**	**5.0**	**(0.260)**	**0.140**
منها: روسيا	3.7	3.8	4.0	4.0	3.8	(0.180)	0.100
دول أوروبا الأخرى	**0.8**	**0.8**	**0.8**	**0.8**	**0.8**	**–**	**0.010**
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**56.1**	**56.2**	**57.2**	**58.2**	**57.9**	**(0.260)**	**1.820**

* بيانات تقديرية

ملاحظة: الارقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ـ مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[6]

ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2024 بمقدار 62 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.818 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 30 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام*** قد ارتفع في نهاية الربع الثاني من عام 2024 بمقدار 13 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.069 مليار برميل، منخفضاً بنحو 14 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 49 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 1.750 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 44 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين*** بمقدار 52 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 1.541 مليار برميل (منها 603 مليون برميل من النفط الخام و 938 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 32 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وارتفع ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2024 بمقدار 68 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.283 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 22 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، انخفض ***المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام*** بنحو 2.9 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى أدنى مستوى له منذ مارس 2024 وهو 448.5 مليون برميل، منخفضاً بحوالي 3.7 مليون برميل على أساس سنوي. وتجدُر الإشارة إلى انخفاض المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في الثامن والعشرون من يونيو 2024 بأكبر وتيرة منذ شهر يوليو 2023، بلغت 12.2 مليون برميل، على خلفية الصادرات القوية والانخفاض الطفيف في الواردات وانتعاش تشغيل مصافي التكرير.

[6] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

في حين ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري الأمريكي من المنتجات النفطية*** خلال الربع الثاني من عام 2024 بنحو 70.9 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، بدعم من ارتفاع الواردات وانتعاش نشاط تشغيل مصافي التكرير تزامناً مع بدء موسم القيادة الصيفي، ليستقر عند 834.5 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 25.7 مليون برميل على أساس سنوي.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد ارتفع بحوالي 6 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 938 مليون برميل (منها 356 مليون برميل من النفط الخام و 582 مليون برميل من المنتجات النفطية)، مرتفعاً بمقدار 18 مليون برميل على أساس سنوي. وقد تركز الارتفاع بشكل رئيسي في مخزونات النفط الخام.

وارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ*** خلال الربع الثاني 2024 بنحو 4 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 339 مليون برميل (منها 110 مليون برميل من النفط الخام و 229 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 20 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

والجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية. وقد استمر انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2019 – 2023) خلال الربع الثاني من عام 2024، حيث بلغ هذا الانخفاض حوالي 110 مليون برميل خلال شهر أبريل 2024، ونحو 101.6 مليون برميل خلال شهر مايو ونحو 66.8 مليون برميل خلال يونيو، ***كما يوضح الشكل (14).***

الشكل (14)
تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
(مليون برميل)

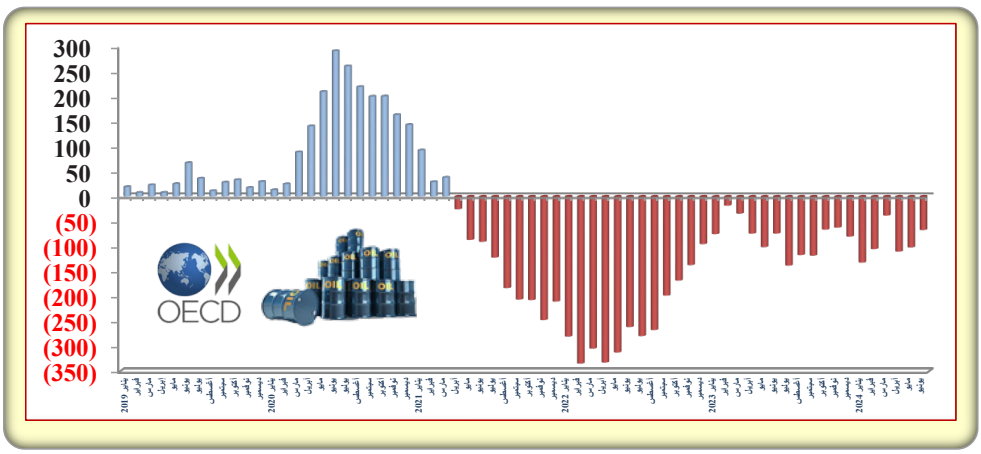

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي[7]

ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثاني 2024 بمقدار 56 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 3.331 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 162 مليون برميل على أساس سنوي. وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** ارتفاعاً بنحو 119 مليون برميل في نهاية الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية الربع السابق ليصل إلى 6.150 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 194 مليون برميل على أساس سنوي.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

انخفض ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الثاني 2024 بمقدار 64 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.396 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 53 مليون برميل على أساس سنوي. حيث انخفض مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 70 مليون برميل مقارنة

[7] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

بالربع السابق، ليصل إلى 1.322 مليار برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الصادرات وتفريغ النفط في الموانئ. في حين ارتفع مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بنحو 7 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق لتصل إلى نحو 74 مليون برميل.

المخزون الاستراتيجي

ارتفع ***المخزون الاستراتيجي*** في نهاية الربع الثاني من عام 2024 بمقدار 9 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.522 مليار برميل، مرتفعاً بمقدار 21 مليون برميل على أساس سنوي. هذا وقد ارتفع ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[8] في نهاية الربع الثاني من عام 2024 بنحو 9 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 373 مليون برميل. تجدُر الإشارة إلى أن مكتب احتياطيات النفط التابع لوزارة الطاقة الأمريكية أعلن في شهر يناير 2024 عن منح عقود لشراء 3.2 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي بمتوسط سعر بلغ 75.96 دولار/برميل للتسليم في أبريل 2024، ومنح عقود لشراء 3.1 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي بمتوسط سعر بلغ 78.14 دولار/برميل للتسليم في مايو 2024. كما أعلن في فبراير 2024 عن منح عقود لشراء 2.95 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي بمتوسط سعر بلغ 77.81 دولار/برميل للتسليم في يونيو 2024. ويعد هذا استمراراً للاستراتيجية المتمثلة في تقديم عروض متسقة تهدف إلى شراء النفط الخام بسعر 79 دولار للبرميل أو أقل. هذا وقد أشارت وزارة الطاقة الأمريكية إلى التوجه نحو إعادة ملء مخزون النفط الاستراتيجي خلال عام 2024 لتبلغ أو تتجاوز المستوى السابق له قبل بيع 180 مليون برميل خلال عام 2022.

إجمالي المخزون العالمي[9]

بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الثاني من عام 2024 نحو 9.068 مليار برميل مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 63 مليون برميل أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 162 مليون برميل أي بنسبة 1.8% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (15)***.

[8] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربعة مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

[9] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2023 – 2024)
(مليون برميل)

المنطقة	2023	2024		التغير عن	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2023	الربع الثاني 2023
الأمريكيتين	**1509**	**1489**	**1541**	**52**	**32**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1261	1215	1283	68	22
أوروبا	**920**	**932**	**938**	**6**	**18**
أسيا/ المحيط الهادئ	**359**	**335**	**339**	**4**	**(20)**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2788**	**2756**	**2818**	**62**	**30**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**3169**	**3275**	**3331**	**56**	**162**
إجمالي المخزون التجاري**	**5956**	**6031**	**6150**	**119**	**194**
المخزون في البحر	**1449**	**1460**	**1396**	**(64)**	**(53)**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1501**	**1513**	**1522**	**9**	**21**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	347	364	373	9	25
إجمالي المخزون العالمي	**8906**	**9005**	**9068**	**63**	**162**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	59.4	60.6	61.1	0.5	1.7

* بيانات تقديرية.
** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

الشكل (15)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2023-2024)
(مليار برميل)

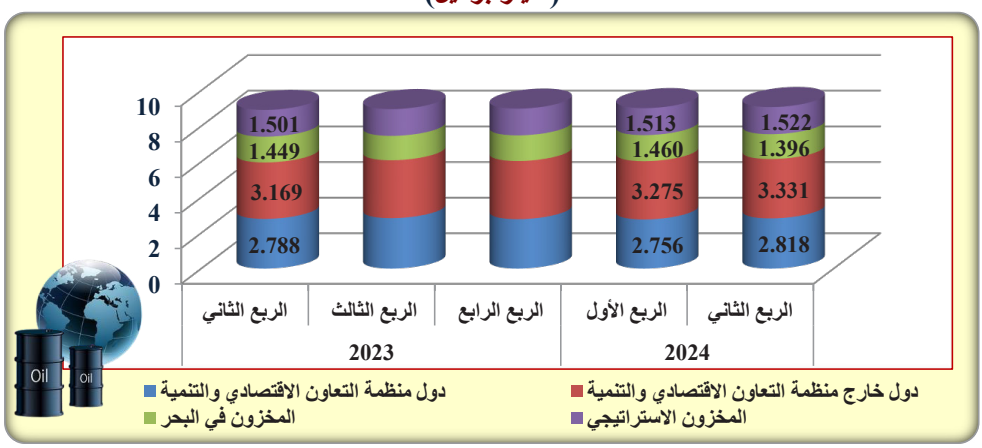

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2024 قد بلغت 61.1 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في نهاية الربع السابق البالغ 60.6 يوم من الاستهلاك، وأعلى من المستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 59.4 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الثاني من عام 2024، تلقت أسعار النفط الخام دعماً من استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تأثرت حركة التجارة عبر البحر الأحمر، وسط مخاوف من إغلاق مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو 20% من حجم تجارة النفط العالمية. فضلاً عن استهداف البنية التحتية لقطاع الطاقة في روسيا – بما في ذلك مصفاة أليكسي أحد منتجي الوقود الرئيسيين في جنوب روسيا – في ظل التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على قطاع الطاقة في فنزويلا عقب إنتهاء صلاحية الترخيص العام الذي كان يسمح لفنزويلا بتصدير النفط إلى الأسواق العالمية.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تباين تأثر أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2024. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت في شهر أبريل 2024، على الرغم من ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي[10]، على خلفية المؤشرات الاقتصادية الأمريكية الإيجابية التي دعمت التوقعات بخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة. هذا ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط الخام والدولار أمر نادراً ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقه بأساسيات السوق النفطية، ومنها ما ليس له علاقة بها. وتواصل توافق الاتجاهات خلال شهر مايو، حيث انخفضت أسعار النفط الخام، على الرغم من انخفاض مؤشر الدولار الأمريكي أثر تراجع مؤشرات عائد سندات

[10] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية هي (اليورو، والين الياباني، والجنية الاسترليني، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، والكرونا السويدية).

الخزانة وضعف مؤشرات الاقتصاد الكلي الأمريكية. وفي يونيو 2024، عادت العلاقة بين أسعار النفط الخام والدولار إلى طبيعتها، حيث كان ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي هو أحد الأسباب التي ساهمت في انخفاض أسعار النفط الخام في ذلك الشهر.

ـ نشاط المضاربات

أثرت المضاربات بشكل ملموس على أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2024، حيث تأثرت أسعار النفط الخام سلباً بالتقلبات الملحوظة في نشاط المضاربات في سوق العقود الآجلة التي شهدت تزايد في عمليات البيع، في ظل المخاوف بأن يؤدي قرار مجموعة دول أوبك+ بالإلغاء التدريجي للتخفيضات الطوعية على الإنتاج، إلى زيادة إمدادات النفط الخام في وقت لاحق من العام الحالي، تزامناً مع تباطؤ نمو الطلب. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى أن قرارات مجموعة أوبك+ كان لها دوراً مهماً في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية، والإمدادات المستقبلية، والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، **أولاً: الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية إحتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير

الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير.

ثالثاً: الكمية – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. في الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة النفط الأمريكية.

وقد ***ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2024 بحوالي 437 ألف ب/ي أى بنسبة بلغت 6.8% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 6.8 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ الربع الثالث 2019، مرتفعة بحوالي 418 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. هذا وقد ارتفعت واردات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في السابع من يونيو 2024 إلى نحو 8.3 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ شهر أغسطس 2018، حيث استحوذت المصافي على النفط الخام الثقيل من كندا وأمريكا اللاتينية لمعالجته وتحويله إلى وقود لتلبية الطلب المتزايد خلال موسم القيادة الصيفي. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع واردات النفط الخام الأمريكية من كندا إلى أعلى مستوى لها في نحو عامين ونصف العام بدعم من خط أنابيب Trans Mountain الموسع حديثاً، والذي ينقل تدفقات النفط الخام إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية. وتجدُر الإشارة إلى تراجع واردات النفط الخام الأمريكية من المكسيك خلال شهر أبريل 2024، على خلفية خطط شركة الطاقة الحكومية Petroleos Mexicanos خفض الصادرات لتزويد المصافي المحلية بالمزيد من الإمدادات، قبل أن تتراجع عن تلك الخطط لاحقاً، لترتفع الواردات الأمريكية من المكسيك إلى أعلى مستوى لها في نحو سبعة أشهر.

كما ***ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية*** خلال الربع الثاني من عام 2024 بنحو 309 ألف ب/ي أي بنسبة 17.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 2.1 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ الربع الثاني 2023، منخفضة بنحو 123 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع الواردات الأمريكية من الغازولين خلال الأسبوع المنتهي في الرابع والعشرون من مايو إلى نحو 1.1 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ يونيو 2022.

وعلى جانب الصادرات، ***انخفضت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام*** خلال الربع الثاني من عام 2024 بنحو 129 ألف ب/ي، أي بنسبة 3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 4.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 43 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات النفط الخام الأمريكية المتجهة إلى أوروبا تراجعت في شهر يونيو إلى أدنى مستوى لها في نحو عامين وهو نحو 1.45 مليون ب/ي، منخفضة بنسبة 27% مقارنة بشهر يونيو 2023، تزامناً مع قيام المشترين الأوروبيين بشراء النفط الخام الإقليمي الأكثر جاذبية اقتصادياً والنفط الخام من دول غرب أفريقيا الأقل تكلفة، وفقاً لبيانات شركة Kpler لتتبع السفن. حيث تقلص الفارق بين سعر خام غرب تكساس الأمريكي وخام برنت وهو ما جعل من الصعب تحقيق أرباح من شحن النفط الخام الأمريكي إلى أوروبا، كما انخفضت أسعار الخامات من دول غرب إفريقيا بسبب فائض الإمدادات.

بينما ***ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بحوالي 279 ألف ب/ي، أى بنسبة 4.4% مقارنة بمستويات الربع السابق، بدعم من تعافي نشاط مصافي التكرير، لتصل إلى حوالي 6.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 487 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى ارتفاع الصادرات الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في السابع من يونيو 2024 إلى مستوى قياسي جديد بلغ نحو 7.5 مليون ب/ي.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها مستورد صافي للنفط الخام ومصدر صافي للمنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2024. هذا وقد بلغ صافي الصادرات النفطية الأمريكية (تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية) نحو 1.9 مليون ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 2.5 مليون ب/ي خلال الربع السابق ونحو 1.8 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)
تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الثاني 2023		2.2	11.7	4.8
الربع الثالث		2.7	11.3	4.4
الربع الرابع		2.0	11.1	4.5
الربع الأول 2024		2.1	11.2	4.9
الربع الثاني		2.7	11.1	5.0
التغير عن	الربع الأول 2024	0.566	(0.069)	0.087
	الربع الثاني 2023	0.461	(0.621)	0.189

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China –

الجدول (11)
تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الثاني 2023		(3.9)	0.016	(0.344)
الربع الثالث		(4.4)	(0.351)	(0.302)
الربع الرابع		(4.6)	(0.147)	(0.265)
الربع الأول 2024		(4.6)	(0.215)	(0.318)
الربع الثاني		(4.6)	(0.175)	(0.248)
التغير عن	الربع الأول 2024	0.030	0.040	0.069
	الربع الثاني 2023	(0.610)	(0.192)	0.096

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الثاني 2024 بحوالي 69 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.6%، لتصل إلى حوالي 11.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 621 ألف ب/ي على أساس سنوي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، أن واردات الصين من النفط الخام بلغت نحو 10.9 مليون ب/ي خلال شهر أبريل 2024، مرتفعة بنسبة بلغت 5.8% على أساس شهري، متأثرة بارتفاع أسعار النفط الخام وضعف الطلب المحلي على الديزل، وهوامش الربح المنخفضة وبدء موسم الصيانة لمصافي التكرير الحكومية. وارتفعت واردات النفط الخام في الصين بشكل نسبي خلال شهر مايو، لتصل إلى نحو 11.1 مليون ب/ي، حيث ظلت متأثرة بتقليص المصافي مشترياتها وسط عمليات صيانة مكثفة وتراجع هوامش الربح وضعف الطلب على منتجات النفط المكررة – لا سيما الديزل والغازولين. وواصلت واردات النفط الخام في الصين ارتفاعها خلال شهر يونيو 2024، لتبلغ نحو 11.3 مليون ب/ي، إلا أنها ظلت أقل من المستوى القياسي المسجل في شهر يونيو 2023 البالغ نحو 12.7 مليون ب/ي، وهو ما يعكس تأثير أزمة العقارات والطلب الأضعف من المتوقع على الوقود خلال النصف الأول من عام 2024 الذي دفع المصافي المستقلة إلى خفض معدلات التشغيل.

وتشير التوقعات إلى انتعاش واردات الصين من النفط الخام على المدى القريب، حيث تسعى شركات النفط الحكومية إلى إضافة ما يقرب من 60 مليون برميل من النفط الخام إلى المخزونات الاستراتيجية لتعزيز أمن الإمدادات.

بينما ارتفعت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** خلال الربع الثاني من عام 2024 بمقدار 65 ألف ب/ي فقط مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 1.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بحوالي 20 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2024. في حين ارتفعت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** بشكل طفيف بلغ حوالي 25 ألف ب/ي أو بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 1.2 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 172 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع مخزونات المنتجات النفطية،

كما ساهمت حصص التصدير الحكومية الجديدة التي تم إصدارها في شهر مايو في ارتفاع الصادرات حيث استفادت المصافي من الطلب القوي على وقود الطائرات، على الرغم من انخفاض هوامش صادرات الديزل بسبب الإمدادات الإقليمية الزائدة.

وبشكل عام، انخفض ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الثاني من عام 2024 بنحو 29 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 11 مليون ب/ي، منخفضاً بنحو 813 ألف ب/ي على أساس سنوي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الهند من النفط الخام*** في الربع الثاني من عام 2024 بحوالي 87 ألف ب/ي، أي بنسبة بلغت 1.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 5 مليون ب/ي، مرتفعة بحوالي 189 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى انتعاش الواردات خلال شهر أبريل وشهر مايو 2024 الذي شهد تسجيل مستوى قياسي بلغ نحو 5.2 مليون ب/ي، تزامناً مع قيام مصافي التكرير بتعزيز الإمدادات لتلبية الطلب المحلي على وقود السيارات وكذلك الاستفادة من فرص التصدير خلال موسم القيادة والسفر الصيفي.

وقد استمرت روسيا في كونها أكبر مورد للنفط إلى الهند خلال الربع الثاني من عام 2024، حيث ارتفعت واردات الهند من النفط الخام الروسي لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو نحو 2.1 مليون ب/ي في شهر مايو 2024، وفقاً لشركة Kpler لتتبع حركة ناقلات النفط، يأتي ذلك في ظل استئناف الشحنات على ناقلات النفط غير الخاضعة للعقوبات التي تديرها شركة Sovcomflot الروسية، فضلاً عن استهداف مصافي التكرير الروسية وانخفاض واردات الصين الذي ساهم في اتساع الخصومات على أسعار النفط الخام الروسي وجعل المزيد من إمداداته متاحة للتصدير إلى الهند.

في حين انخفضت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 14 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 121 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي ذلك على خلفية تراجع الواردات من زيت الوقود والبيوتومين في مايو 2024، وانخفاض الواردات من غاز البترول المسال في شهر يونيو.

وفيما يتعلق ***بالصـــادرات***، **انخفضـــت صـــادرات الهند من المنتجات النفطية** بحوالي 83 ألف ب/ي، أي بنسبة 6.5% مقارنة بالربع السابق البالغ، لتصل إلى حوالي 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 25 ألف ب/ي على أساس سنوي. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الصادرات من كافة المنتجات النفطية الرئيسية – باستثناء الكيروسين.

وبذلك ارتفع ***صـــافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الثاني من عام 2024 بحوالي 156 ألف ب/ي، أي بنســبة 3.4% مقارنة مع الربع الســابق ليصــل إلى نحو 4.7 مليون ب/ي، وهو مســتوى مرتفع بحوالي 285 ألف ب/ي مقارنة بمســتويات الربع المماثل من العام الماضــي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تحســن أداء **صــناعة تكرير النفط الخام العالمية** خلال الربع الثاني من عام 2024، حيث ارتفعت **كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية** بنحو 460 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 81.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 440 ألف ب/ي على أساس سنوي. في هذا السياق، ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** بنحو 420 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 36.1 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انتعاش نشاط **مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية** ليرتفع إنتاجها من المنتجات النفطية المكررة بنحو 930 ألف ب/ي. وفي هذا السياق، تشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ارتفاع معدل تشغيل مصافي التكرير خلال شهري أبريل ومايو 2024 ليصل إلى أعلى مستوى مسجل له منذ شهر يونيو 2023 وهو 95.4% في الأسبوع الأخير من شهر مايو الذي شهد معالجة مصافي التكرير الأمريكية لأكبر كمية من النفط الخام منذ شهر ديسمبر 2019 بلغت حوالي 17.1 مليون ب/ي. ويأتي هذا الارتفاع في معدل تشغيل مصافي التكرير لتلبية الطلب المتزايد على الوقود، تزامناً مع بدء موسم القيادة والسفر الصيفي. هذا وكان للإعصار beryl الذي اجتاح ولاية تكساس في شهر يوليو تأثير ضئيل على المصافي الواقعة على ساحل الخليج الأمريكي.

وفي المقابل، انخفض نشاط **مصافي التكرير الأوروبية** بشكل ملحوظ متاثراً باستمرار ضعف النشاط الصناعي، فضلاً عن إغلاق بعض مصافي التكرير بشكل مخطط له والبعض الآخر بشكل غير مخطط. وتجدر الإشارة إلى أن صناعة التكرير الأوروبية، التي كانت تحت ضغط طويل من

المنافسين، قد انتعشت نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية بعد قرار الاتحاد الأوروبي بحظر واردات النفط الخام من روسيا التي كانت مصدراً رئيسيا للديزل. ومع ذلك، أدى بدء تشغيل مصافي تكرير جديدة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط خلال الأشهر الأخيرة الماضية، إلى جانب تباطؤ النشاط الاقتصادي في أوروبا، إلى تجدد الضغوط على القطاع، حيث انخفض مؤشر هامش التكرير الأوروبي القياسي بنسبة 37% خلال الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بالربع السابق.

كما انخفض أداء نشاط **مصافي التكرير في دول آسيا والمحيط الهادئ** بشكل طفيف، على خلفية الانخفاض في الطلب على معظم المنتجات النفطية في اليابان التي شهدت تراجعاً في وارداتها من النفط الخام لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال أربعة أعوام.

أما فيما يخص المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** خلال الربع الثاني من عام 2024، فقد ارتفعت بنحو 40 ألف ب/ي فقط مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 45.2 مليون ب/ ي. وقد ارتفع نشاط **مصافي التكرير في منطقة الشرق الأوسط** بحوالي 90 ألف ب/ي، بدعم من تطوير المصافي القائمة وتشغيل المصافي الجديدة مثل مصفاة الدقم في سلطنة عُمان ومصفاة الزور في دولة الكويت، مما دفع بصادرات الديزل من منطقة الشرق الأوسط إلى الارتفاع لمستوى قياسي بلغ أكثر من 1.8 مليون ب/ي في يونيو 2024، وفقاً لبيانات شركة Vortexa لتتبع تدفقات ومخزونات النفط والغاز التي أظهرت ارتفاع صادرات الديزل الكويتية من مصفاة الزور ومحطة ميناء عبد الله البحرية خلال الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 18% و32% على التوالي مقارنة بالربع السابق، وارتفاع صادرات الديزل العمانية بنسبة 11% على أساس ربع سنوي، مع توقع استمرار نمو تلك الصادرات عندما يزيد إنتاج مصفاة الدقم التي تهدف إلى زيادة طاقتها بنسبة 10% عن طاقتها الاسمية بعد بدء تشغيل وحدات الكوك والتكسير الهيدروجيني (Argus Media). كما حققت مصفاة الدقم مؤخراً القدرة على إنتاج الديزل بمواصفات الشتاء الأوروبية، مما يسمح لها بتصدير شحناتها إلى أوروبا طوال العام.

كما أشارت شركة Vortexa إلى قيام المملكة العربية السعودية بسد نقص الديزل الأوروبي وسط انخفاض الإمدادات التركية، حيث ارتفعت واردات الديزل الأوروبية من موانئ المملكة العربية السعودية على البحر الأحمر (ينبع وجيزان) في شهر يونيو 2024 بنحو 50% على أساس شهري،

مما أدى إلى تعويض انخفاض تدفقات الديزل التركية إلى أوروبا بأكثر من 50% منذ ذروتها التي تجاوزت حوالي 220 ألف ب/ي في وقت سابق من شهر مارس الماضي. هذا وقد تمكنت صادرات الديزل من المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية من الاستفادة من الرحلات الأقصر إلى أوروبا عبر قناة السويس مقارنة بالسفن التي تبحر عبر طريق رأس الرجاء الصالح. وفي الوقت نفسه، انخفضت تدفقات الديزل التي تمر عبر طريق باب المندب إلى أقل من 200 ألف ب/ي مقارنة بمتوسط عام 2023 البالغ 950 ألف ب/ي.

تجدُر الإشارة إلى تزايد الإمدادات من كافة أنواع المنتجات النفطية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تشير التقديرات إلى أن طلب مصافي التكرير على النفط الخام بلغ حوالي 9.4 مليون ب/ي خلال الربع الثاني من عام 2024، وهو رقم قياسي جديد عقب معالجة حوالي 9.2 مليون ب/ي خلال الربع السابق، وفقا لتقرير شركة S&P Global Commodity Insights التي تتوقع أن تزيد أوروبا مخزوناتها من الديزل بحلول نهاية عام 2024، لتصل إلى نحو 381.8 مليون برميل بحلول شهر سبتمبر القادم.

وارتفعت إنتاجية **مصافي التكرير في روسيا** خلال الربع الثاني من عام 2024 بحوالي 50 ألف ب/ي على أساس فصلي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إعادة تشغيل بعض وحدات المعالجة بمصافي التكرير التي تم استهدافها في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا. كما ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا بنحو 30 ألف ب/ي لكلاً منهما.

وفي المقابل انخفضت إنتاجية **مصافي التكرير في الصين** بشكل ملحوظ بلغ 390 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض إنتاج مصافي التكرير في شهر أبريل 2024 بنسبة 3.3% على أساس سنوي، وذلك للمرة الأولى في نحو 20 شهر، ليصل إلى نحو 14.3 مليون ب/ي، ويعزى ذلك إلى أعمال الصيانة المنتظمة في مصافي تكرير النفط الخام الحكومية مثل مصفاة Zhanjiang ومصفاة Zhenhai التابعتين لشركة سينوبك، ومصفاة Dushanzi ومصفاة Dalian التابعتين لشركة بتروتشينا ، فضلاً عن كبح المصافي المستقلة الصغيرة الإنتاج بسبب ضعف هوامش الربح. وتواصل انخفاض إنتاج مصافي التكرير الصينية في مايو 2024 وبنسبة 1.8% على أساس سنوي، ليصل إلى نحو 14.25 مليون ب/ي، حيث أجرت تلك المصافي إصلاحات صيانة مخططة وتعرضت

هوامش الأرباح لضـــغوط بســـبب ارتفاع التكاليف، وهو ما كان له دوراً رئيســـياً في انخفاض إنتاج مصـافي التكرير في شـهر يونيو بنسـبة 3.7% على أسـاس سـنوي، ليصـل إلى أدنى مسـتوى له خلال العام الحالي بلغ نحو 14.19 مليون ب/ي.

كما انخفضت إنتاجية **مصافي التكرير في الهند** خلال الربع الثاني من عام 2024 بشكل طفيف بلغ حوالي 20 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 5.3 مليون ب/ي. وقد يعزى ذلك إلى تباطؤ نشاط البناء والتشييد خلال فترة الانتخابات ونشاط الأعاصير خلال شهر مايو. وتجدر الإشارة إلى مواصلة مصافي تكرير النفط في الهند سعيها للاستفاده من أسعار النفط الخام الروسي المنخفضة في ظل التوترات الجيوسـياسـية المتصـاعدة في شـرق أوروبا، حيث تقوم بتكريره ومن ثم تصـديره كوقود إلى الدول الأوروبية بأسعار السوق المرتفعة، ***كما يوضح الجدول (12) والشكل (16).***

الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2023 – 2024)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2023	2024		التغير عن	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2023
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**35.8**	**35.6**	**36.1**	**0.420**	**0.220**
الأمريكيتين	19.1	18.2	19.1	0.930	0.070
أوروبا	11.1	11.5	11.0	(0.480)	(0.090)
أسيا/المحيط الهادئ	5.7	6.0	5.9	(0.030)	0.240
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**44.9**	**45.1**	**45.2**	**0.040**	**0.220**
الصين	14.8	14.6	14.3	(0.390)	(0.530)
الهند	5.2	5.3	5.3	(0.020)	0.060
دول الشرق الأوسط	7.6	7.8	7.9	0.090	0.270
روسيا	5.4	5.3	5.4	0.050	(0.020)
دول أمريكا اللاتينية	3.5	3.4	3.4	0.030	(0.080)
أفريقيا	1.7	1.9	1.9	0.030	0.200
دول أخرى*	6.7	6.8	7.0	0.250	0.320
الإجمالي العالمي	**80.8**	**80.8**	**81.2**	**0.460**	**0.440**

* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (16)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2023-2024)
(مليون برميل/ يوم)

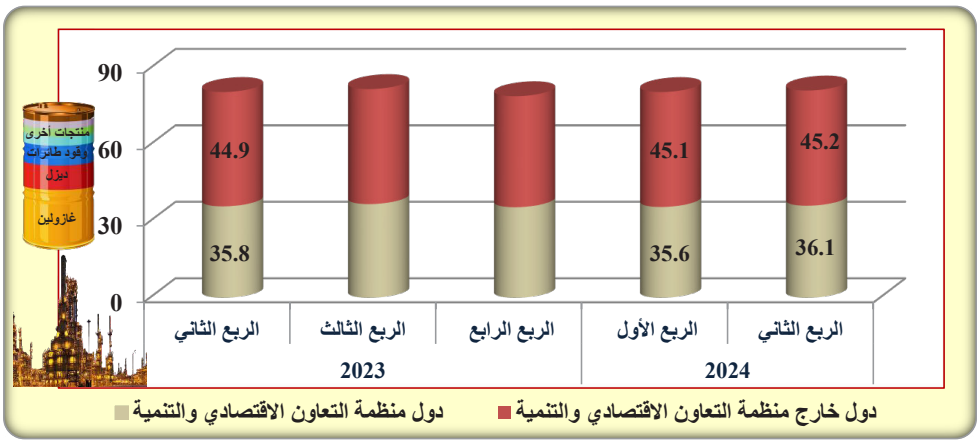

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

يتلقى النمو السريع في طاقة الرياح والطاقة الشمسية دعماً من القدرة التنافسية من حيث التكلفة والنجاح في توسيع نطاق عدد من العوامل التمكينية التي تمكن من التسارع في نشر القدرات الجديدة. وتشير توقعات شركة "BP" إلى أن قدرة الرياح والطاقة الشمسية ستزيد بنحو ثمانية أضعاف بحلول عام 2050 وفقاً لسيناريو المسار الحالي، وبنحو 14 ضعف وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، ***كما يوضح الشكل (17).***

الشكل (17)
القدرة المركبة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية، (جيجاوات)

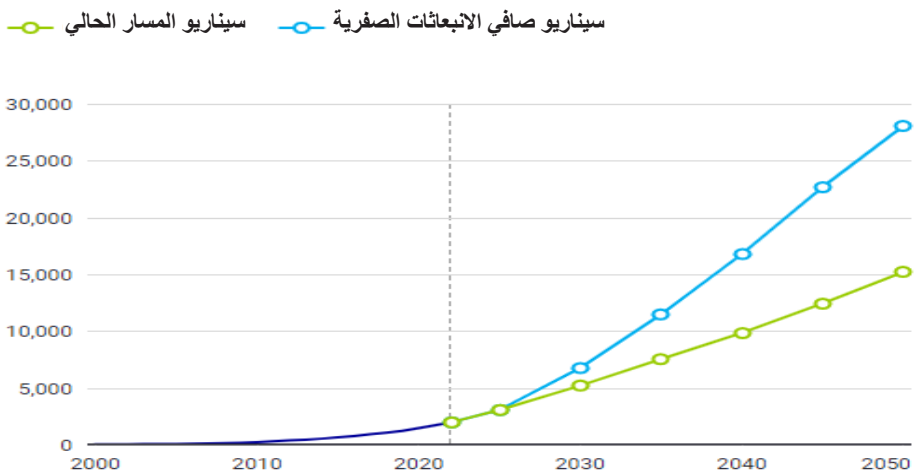

المصدر: BP Energy Outlook, July 2024.

وعلى مدى النصف الأول من فترة التوقعات، تتركز هذه الزيادة للقدرة الإنتاجية الجديدة في الصين والاقتصادات المتقدمة، حيث يمثل كل منها نحو 30 – 45% من إجمالي الزيادة في القدرة الإنتاجية الجديدة عبر السيناريوهين المشار إليهما اعلاه. وتلعب الاقتصادات الناشئة بخلاف الصين دوراً متزايداً في النصف الثاني من فترة التوقعات، بدعم من تحسن الوصول إلى التمويل، وزيادة الاستثمار في شبكات النقل والتوزيع، ووجود أطر تنظيمية أكثر قوة. وبعد عام 2035، يتوقع أن تمثل هذه الاقتصادات ما يقرب من ثلث إجمالي الزيادة في القدرة الجديدة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية في

سيناريو المسار الحالي، وأكثر من 60% في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، مع استحواذ الصين على نسبة إضافية تبلغ 35% و25% في كلا السيناريوهين على التوالي، ***كما يوضح الشكل (18)***.

الشكل (18)
متوسط معدلات البناء السنوية لقدرات طاقة الرياح والطاقة الشمسية، (2024 – 2035)
(جيجاوات في العام)

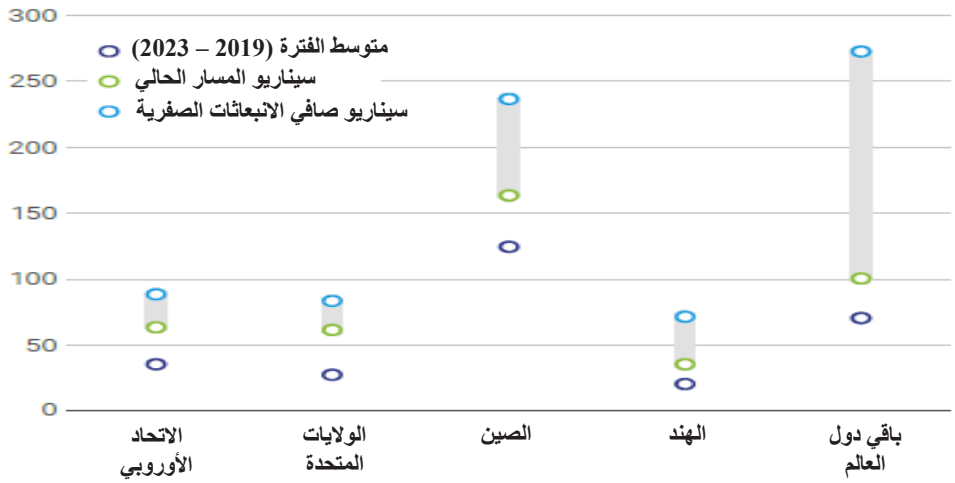

المصدر: BP Energy Outlook, July 2024.

ومن المتوقع أن يكون التوسع السريع في طاقة الرياح والطاقة الشمسية مدعوم بمزيد من الانخفاض في التكاليف، حيث تستمر تكاليف إنتاج التكنولوجيا والطاقة في الاستفادة من مستويات النشر المتزايدة باستمرار. كما سيتم خفض تكاليف الطاقة الشمسية بشكل أكبر من خلال زيادة كفاءة الوحدة وعوامل الحمل ومقاييس المشروعات. وعلى نحو مماثل، فإن الانخفاض في تكاليف طاقة الرياح سيكون مدعوم بزيادة حجم التوربينات وانخفاض تكاليف التشغيل. ويظهر هذا الخفض في التكاليف بشكل أكثر وضوحاً خلال الأعوام العشرة إلى الخمسة عشر الأولى من فترة التوقعات. وبعد ذلك، يتباطأ معدل انخفاض التكاليف، وتستقر في نهاية المطاف مع تعويض انخفاض تكاليف توليد الطاقة عن طريق زيادة تكاليف موازنة الأنظمة مع زيادة حصص مصادر الطاقة المتغيرة.

يتطلب التوسع في القدرة المركبة الحالية زيادة كبيرة في وتيرة التمويل وبناء القدرة الجديدة. وفي هذا السياق، يتوقع أن تتراوح الإضافات السنوية لقدرة الرياح والطاقة الشمسية المركبة حتى

عام 2035 في المتوسط ما بين 400 و800 جيجاوات سنوياً وفقاً لسيناريو المسار الحالي وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية على التوالي، وهو ما يزيد بنحو 1.5 إلى 3 أضعاف عن متوسط وتيرة الإضافات التي شهدتها القدرة المركبة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية على التوالي خلال الأعوام الأخيرة.

وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة المتوقعة في الاستثمارات، فإن التسارع في نشر طاقة الرياح والطاقة الشمسية في سيناريو المسار الحالي وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية يعتمد على عدد من العوامل التمكينية التي تتزايد بوتيرة متناسبة. وتشمل هذه العوامل توسيع البنية الأساسية للنقل والتوزيع، ودعم مرونة العرض والطلب، وزيادة سرعة التخطيط ومنح التصاريح، وزيادة القبول الاجتماعي، وتشكل التحديات المحيطة بهذه العوامل التمكينية عبئاً على النمو الأسرع للطاقة الشمسية وطاقة الرياح في سيناريو المسار الحالي. هذا ويتطلب توسيع قدرات طاقة الرياح والطاقة الشمسية أيضاً تطوير سلاسل التوريد، وحماية أمن الطاقة.

من جانب آخر، يُظهر تقرير "إحصائيات القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة 2024" الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في شهر يونيو 2024، أن العالم يخاطر بعدم تحقيق الهدف الذي حدده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) بمضاعفة قدرات الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030، وذلك بالرغم من النمو القياسي لقدرات إنتاج الطاقة المتجددة. وحتى تتمكن دول العالم من المضي قدماً في تحقيق ذلك الهدف، يتعين عليها أن تعمل على زيادة قدرتها الإنتاجية للطاقة المتجددة بمعدل لا يقل عن 16.4% سنوياً حتى عام 2030.

وبين التقرير أنه إذا لم ترتفع معدلات الزيادة في قدرات الطاقة المتجددة عن مستوى 14% المسجل في العام الماضي، فإن الهدف الذي حدده سيناريو الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بشأن وقف ارتفاع درجات الحرارة عند 1.5 درجة مئوية – والمتمثل في مضاعفة قدرات الطاقة المتجددة ثلاث مرات لتبلغ 11.2 تيراواط بحلول عام 2030 – سيواجه عجزاً بمقدار 1.5 تيراواط مع تأخر بنسبة 13.5% عن الهدف المشار إليه. علاوة على ذلك، إذا حافظت دول العالم على نفس المستوى السابق لمعدل النمو السنوي المركب للأعوام (2017 – 2023) بنسبة 10%، فلن تتمكن من إنتاج سوى 7.5 تيراواط من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، ويشكل ذلك تأخراً بنحو الثلث تقريباً.

وأوضـح رئيس مؤتمر الأطراف (COP28)، أنه على الرغم من التقدم المحرز، إلا أن العالم لا يزال بعيداً عن المسـار الصـحيح اللازم لتحقيق هدف مضـاعفة القدرة الإنتاجية لمصـادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030، وبرغم التقدم المحرز. لذا، هناك حاجة إلى تسـريع وتوسـيع نطاق جهود تطوير هذه المصادر من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات متعددة الأطراف والمجتمع المدني. وبالإضـافة إلى ذلك، يجب وضـع أهداف محددة لزيادة القدرة الإنتاجية لمصـادر الطاقة المتجددة، واستكشـاف سبل اتخاذ خطوات فعالة في هذا المجال مثل تسـريع إجراءات إصـدار تصـاريح إنشـاء وربط شـبكات الطاقة المتجددة وتوسـيع نطاق انتشـارها، وتنفيذ سـياسـات ذكية لتشـجيع كافة القطاعات على تكثيف جهودها للاعتماد على مصـادر الطاقة المتجددة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها. وهناك الآن فرصة حقيقية أمام كافة الدول لتحديد أهداف طموحة للطاقة في المسـاهمات المحددة وطنياً للحفاظ على إمكانية تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية. كما يجب تبني نظرة إيجابية للاسـتثمارات المناخية بوصـفها فرصـة غير مسـبوقة للتنمية الاقتصـادية والاجتماعية وليست عبئاً على اقتصادات الدول.

وفيما يتعلق بتوليد الطاقة، أكدت بيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة التفاوت الإقليمي في نشـر مصـادر الطاقة المتجددة، حيث اسـتأثرت آسـيا بالحصـة الأكبر عالمياً في مجال توليد الطاقة المتجددة بواقع 3749 تيراوات سـاعة، تليها أمريكا الشـمالية لأول مرة بواقع 1493 تيراوات سـاعة. وكان التحول الأكبر من نصـيب أمريكا الجنوبية، حيث زادت نسـبة توليد الطاقة المتجددة فيها بنحو 12% ليصـل إلى 940 تيراواط سـاعة، ويعزى ذلك إلى ازدهار مشـروعات الطاقة الكهرومائية والحصة المتنامية للطاقة الشمسية.

رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل

من المتوقع نمو الطلب العالمي على الهيدروجين منخفض الكربون إلى حوالي 90 مليون طن بحلول عام 2035، وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية لشركة "BP"، قبل أن يتسارع ليصل إلى حوالي 390 مليون طن بحلول عام 2050، مقارنة بسيناريو المسار الحالي الذي يتوقع ارتفاع الطلب إلى أقل من 20 مليون طن بحلول عام 2035 وإلى نحو 85 مليون طن بحلول عام 2050. ويتوقع أن يتركز النمو في الطلب العالمي على الهيدروجين منخفض الكربون في استخدامه كمادة خام وسيطة في صناعة تكرير النفط، وفي إنتاج الأمونيا والميثانول لصناعة الأسمدة والبتروكيماويات، ليحل محل الهيدروجين المنتج من كل من الغاز الطبيعي ومن الفحم. ويتوقع أن يتم استخدام الهيدروجين في صناعة الحديد والصلب كعامل اختزال ومصدر للطاقة، وكذلك لتغذية العمليات التي تحتاج إلى درجات الحرارة العالية في الصناعات الأخرى كثيفة الاستخدام للطاقة. كما يتوقع نمو الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون في قطاع النقل، وخاصة في شكل وقود مشتق من الهيدروجين (الأمونيا والميثانول) للنقل البحري لمسافات طويلة، مع استخدامه في إنتاج وقود الطائرات الاصطناعي للمساعدة في إزالة الكربون من قطاع الطيران، ***كما يوضح الشكل (19)***.

الشكل (19)

الطلب العالمي على الهيدروجين منخفض الكربون وفقاً للقطاع، (مليون طن)

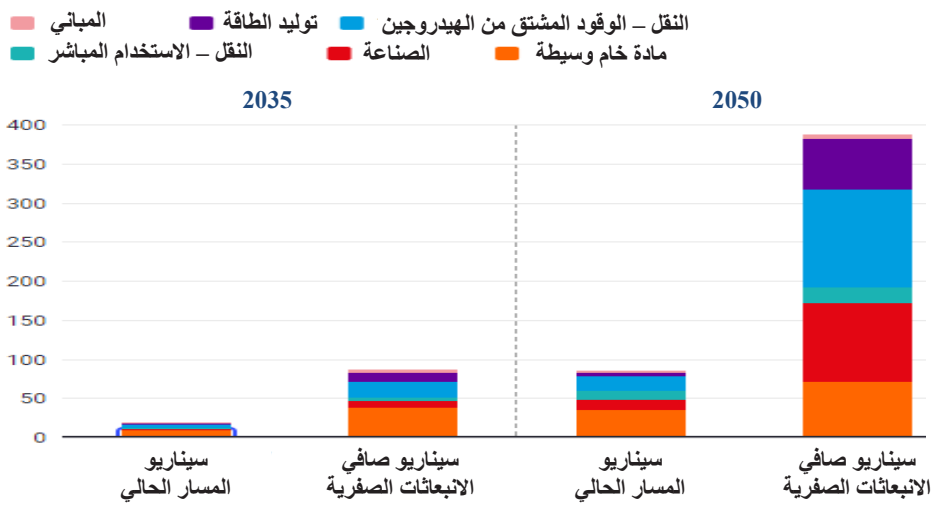

المصدر: BP Energy Outlook, July 2024.

يتم إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون في المقام الأول من مزيج من الهيدروجين الأخضر – المنتج عن طريق التحليل الكهربائي باستخدام الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأزرق – المنتج من الغاز الطبيعي (والفحم) مع انبعاثات الكربون المرتبطة به والتي يتم التقاطها وتخزينها. ويتمتع الهيدروجين الأزرق بميزة انخفاض التكلفة النسبية مقارنة بالهيدروجين الأخضر، ومن المتوقع أن يستمر ذلك الاتجاه في العديد من المناطق الجغرافية، إلا أن هذه الميزة قد تتضاءل بمرور الوقت. وستتفاوت التكاليف النسبية للإنتاج بشكل كبير عبر المناطق المختلفة اعتماداً على الإمدادات المتاحة من الغاز الطبيعي (والفحم)، وكذلك مدى توافر مواقع تخزين ثاني أكسيد الكربون المناسبة للهيدروجين الأزرق، ومصادر الطاقة المتجددة ذات الميزة الكافية للهيدروجين الأخضر. ولأن تكلفة نقل الهيدروجين تعتبر مكلفة، وخاصة للمسافات الطويلة، فإن الاختلافات النسبية في التكلفة، ستؤدي إلى هيمنة الهيدروجين الأخضر في بعض المناطق الجغرافية، بينما يهيمن الهيدروجين الأزرق في مناطق أخرى. وبحلول عام 2050، يتوقع أن يستحوذ الهيدروجين الأخضر على 60% من إجمالي إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، مع تركز الإنتاج في الصين والهند. يليه الهيدروجين الأزرق المشتق إلى حد كبير من الغاز الطبيعي، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، ***كما يوضح الشكل (20)***.

الشكل (20)
الإنتاج العالمي من الهيدروجين منخفض الكربون، (مليون طن)

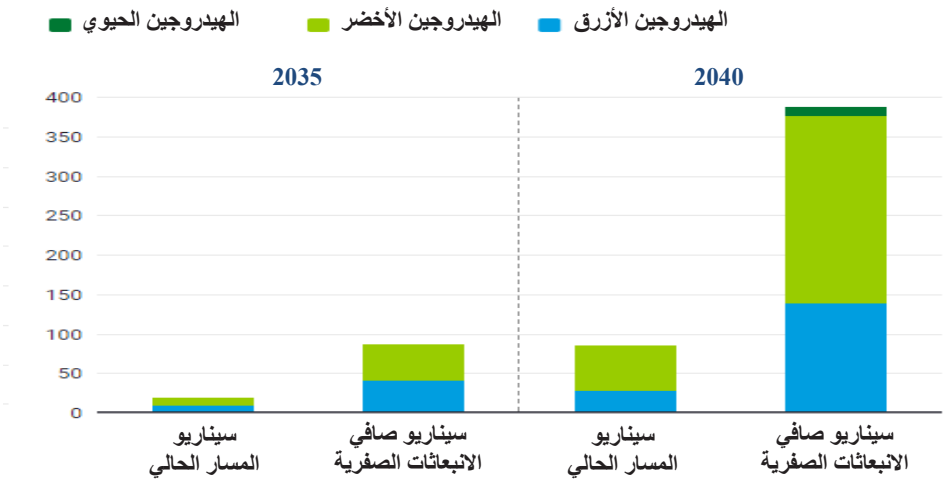

المصدر: BP Energy Outlook, July 2024.

ويتوقع أن تكون التكلفة المرتفعة نسبياً لنقل الهيدروجين، وخاصة في شكله النقي، هي السبب الرئيسي في تركز التجارة العالمية في الهيدروجين المنخفض الكربون في أسواق إقليمية محلية نسبياً. ولكن بعض التجارة العالمية قد تتطور على مدى التوقعات، بما في ذلك إلى مناطق الاستيراد الرئيسية في الاتحاد الأوروبي والاقتصادات الآسيوية المتقدمة، التي تهيمن عليها اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، مع مناطق التصدير الرئيسية بما في ذلك الولايات المتحدة والشرق الأوسط وأستراليا.

وفي هذا السياق، من المتوقع أن ينمو الطلب على الهيدروجين في الاتحاد الأوروبي ليصل إلى ما يتراوح بين (5 – 10) مليون طن بحلول عام 2035 وفقاً لسيناريو المسار الحالي وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، حيث يتم استخدام حوالي 50% منه في صورة الهيدروجين النقي الذي يعتبر مادة خام في صناعة التكرير لتغذية العمليات الحرارية عالية الحرارة، وفي المباني، وفي النقل – خاصة للشاحنات الثقيلة. إن تكلفة وصعوبة نقل الهيدروجين في شكله النقي، وخاصة لمسافات طويلة، تعني أن هذا الطلب يتم تلبيته من خلال مزيج من الإنتاج المحلي وإمدادات خطوط الأنابيب من شمال إفريقيا وأجزاء من شمال أوروبا. بينما يتخذ باقي الطلب على الهيدروجين في دول الاتحاد الأوروبي في عام 2035، شكل مشتقات الهيدروجين – لا سيما الأمونيا، وبدرجة أقل الميثانول، للاستخدام في المواد الكيميائية والنقل البحري لمسافات طويلة، فضلاً عن وقود الطائرات الاصطناعي، إلى جانب الحديد المختزل المباشر القائم على الهيدروجين – المستخدم في صناعة الفولاذ منخفض الكربون. وهذه المشتقات أقل تكلفة في النقل عبر النقل البحري من الهيدروجين النقي، لذلك سيتم تلبية بعض الطلب من خلال الواردات، ***كما يوضح الشكل (21)***.

ومن المتوقع أن يتسارع استخدام الاتحاد الأوروبي للهيدروجين منخفض الكربون إلى حوالي 15 مليون طن و40 مليون طن بحلول عام 2050 وفقاً لكل من سيناريو المسار الحالي وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية على التوالي. وتعني الأهمية المتزايدة للوقود المشتق من الهيدروجين المستخدم في النقل، وخاصة وقود الطائرات الاصطناعي، أن حصة الطلب على الهيدروجين في الاتحاد الأوروبي المستخدم في شكله النقي ستنخفض إلى ما بين 40% و25% وفقاً لسيناريو المسار الحالي وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية على التوالي. وبالتالي، بحلول عام 2050، ستتم تلبية حصة متزايدة من الطلب على الهيدروجين في الاتحاد الأوروبي عن طريق الواردات المنقولة بحراً.

الشكل (21)
الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون في الاتحاد الأوروبي، (مليون طن)

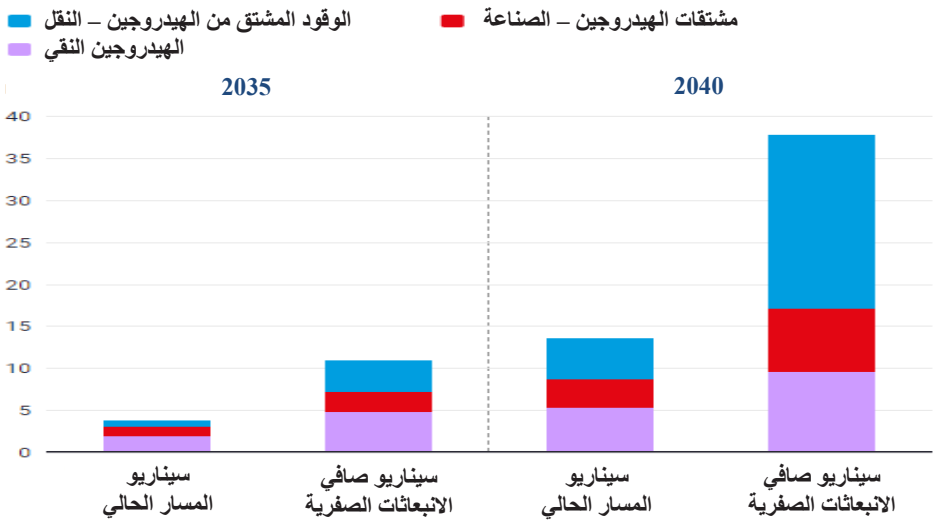

المصدر: BP Energy Outlook, July 2024.

وسيكون المركز الإقليمي الرئيسي الآخر لواردات الهيدروجين هو الاقتصادات الآسيوية المتقدمة، التي تهيمن عليها كل من اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة. ويتوقع أن تكون الزيادة في الطلب على الهيدروجين في الاقتصادات الآسيوية المتقدمة في السيناريوهين مماثلة إلى حد كبير لتلك في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن مزيج الطلب على الهيدروجين، وخاصة بحلول عام 2050 سيختلف إلى حد ما عن الاتحاد الأوروبي، وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، مع طلب أقل على وقود الطائرات الصناعي، وطلب أكبر على الهيدروجين النقي والميثانول والأمونيا مدفوعاً بالاستخدام الأكبر في النقل البحري. كما أن الطلب المتزايد على الأمونيا سيكون مدفوعاً أيضاً بالاستخدام في قطاع الطاقة، ***كما يوضح الشكل (22)***.

وعلى النقيض من الاتحاد الأوروبي، لا تتمتع اليابان وكوريا الجنوبية بالقدرة على الوصول إلى واردات الهيدروجين منخفض الكربون عبر خطوط الأنابيب. ويتم إنتاج بعض الهيدروجين منخفض الكربون محلياً، ولكن معظم الطلب يتم تلبيته من خلال الواردات البحرية من مشتقات الهيدروجين، والتي يتم تحويل بعضها مرة أخرى لاستخدامها كهيدروجين نقي.

الشكل (22)
الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون في الاقتصادات الآسيوية المتقدمة، (مليون طن)

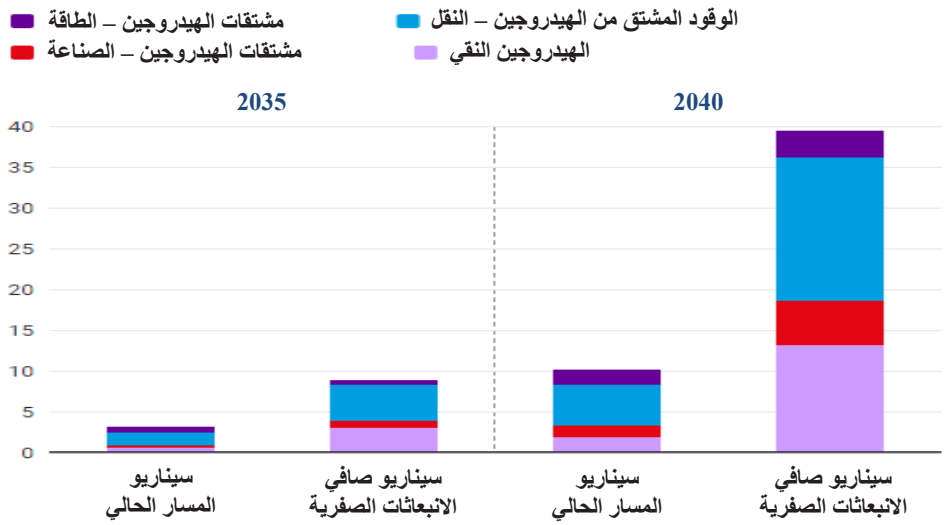

المصدر: BP Energy Outlook, July 2024.

تجدُر الإشارة إلى أن **سيناريو المسار الحالي** لشركة "BP" يركز على سياسات المناخ المعمول بها بالفعل وعلى الأهداف والتعهدات العالمية لإزالة الكربون في المستقبل. وفي الوقت نفسه، يأخذ في الاعتبار التحديات العديدة المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف. وتبلغ انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO_2e) في سيناريو المسار الحالي ذروتها في منتصف عشرينيات القرن الحادي والعشرون، وبحلول عام 2050 ستكون أقل بنحو 25% مقارنة بمستويات عام 2022.

أما **سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية** فيأخذ في الاعتبار كيف يمكن لعناصر مختلفة من نظام الطاقة أن تتغير لتحقيق خفض كبير في انبعاثات الكربون. وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى صافي الانبعاثات الصفرية باعتباره سيناريو "ماذا لو؟": ما هي عناصر نظام الطاقة التي قد تتغير، وكيف يمكن للعالم أن يعمل بشكل جماعي على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 95% بحلول عام 2050. ويفترض هذا السيناريو وجود تشديد كبير في سياسات المناخ. كما يجسد التحولات في السلوكيات والتفضيلات المجتمعية التي تدعم بشكل أكبر المكاسب في كفاءة الطاقة وتبني استخدام الطاقة منخفضة الكربون.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شـــهد الربع الثاني من عام 2024 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشـــكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. الاجتماع الوزاري رقم "37" لدول أوبك والدول المنتجة من خارج أوبك المشـــاركة في إعلان التعاون

في ضوء الالتزام المستمر للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول غير الأعضاء المشاركة في إعلان التعاون بتحقيق استقرار سوق النفط واستدامته، وتوفير التوجيه والشفافية على المدى الطويل للســـوق النفطية، وتماشـــياً مع نهج منظمة أوبك المســـتمر المتمثل في اتخاذ الاجراءات الاســـتباقية والوقائية، قررت الدول المشـــاركة في الاجتماع الوزاري رقم "37" لمجموعة أوبك+، الذي عقد في الثاني من شهر يونيو 2024، ما يلي:

- إعادة التأكيد على إطار إعلان التعاون، الموقع في 10 ديســـمبر 2016 والذي تم إقراره في الاجتماعات اللاحقة، وكذلك التأكيد على ميثاق التعاون الموقع في 2 يوليو 2019.
- تمديد مســـتوى الإنتاج الإجمالي من النفط الخام للدول الأعضـــاء في منظمة أوبك والدول غير الأعضاء المشاركة في اتفاق التعاون اعتباراً من 1 يناير 2025 حتى 31 ديسمبر 2025.
- تمديد فترة التقييم من قبل المصادر الثلاثة المستقلة المتخصصة في مصادر الطاقة وهي كل من: (IHS و Wood Mackenzie و Rystad Energy) حتى نهاية شـــهر نوفمبر 2025، لاستخدامها كدليل إرشادي لمستويات الإنتاج المرجعية لعام 2026.
- إعادة التأكيد على تفويض لجنة المراقبة الوزارية المشتركة بمراجعة ظروف سوق النفط العالمية عن كثب، ومستويات إنتاج النفط الخام، ومستوى التوافق مع إعلان التفاهم، بمساعدة اللجنة الفنية المشـــتركة والأمانة العامة لمنظمة أوبك. ومن المقرر أن يتم عقد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة كل شهرين.
- عقد الاجتماع الوزاري لمنظمة أوبك والدول غير الأعضاء المشاركة في إعلان التعاون كل ستة أشهر وفقاً للمؤتمر العادي المقرر لمنظمة أوبك.

- منح لجنة المراقبة الوزارية المشتركة صلاحية عقد اجتماعات إضافية، أو طلب عقد اجتماع وزاري في أوبك في أي وقت لمعالجة تطورات السوق النفطية، كلما اقتضت الضرورة ذلك.
- التأكيد مجدداً على أنه سيتم مراقبة مطابقة إعلان التعاون مع الأخذ في الاعتبار إنتاج النفط الخام، وذلك باستخدام متوسط المصادر الثانوية السبعة المعتمدة، ووفقاً للمنهجية المطبقة على الدول الأعضاء في منظمة أوبك.
- التأكيد على الأهمية الحاسمة للالتزام بالمطابقة الكاملة وآلية التعويض عن الكميات الزائدة عن الحصة المتفق عليها لبعض الدول.
- عقد الاجتماع الوزاري رقم "38" لدول أوبك ودول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون في الأول من شهر ديسمبر 2024.

وقد عُقد اجتماع حضوري في العاصمة السعودية – الرياض، على هامش الاجتماع الوزاري رقم "37" لدول أوبك ودول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون، بين دول أوبك+ الثماني التي سبق وأن أعلنت في شهر أبريل 2023 وشهر نوفمبر 2023، عن إجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها من النفط الخام، وهي كل من: السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، بهدف تعزيز الجهود الاحترازية لدول أوبك+ الرامية إلى دعم استقرار وتوازن أسواق النفط العالمية. وفي هذا السياق، قررت الدول المذكورة ما يلي:

- تمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المعلن عنها في أبريل 2023، والبالغة 1.65 مليون ب/ي حتى نهاية شهر ديسمبر 2025.
- تمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المعلن عنها في نوفمبر 2023، والبالغة 2.2 مليون ب/ي حتى نهاية الربع الثالث من عام 2024، وسيتم بعد ذلك الغاء هذه التخفيضات بشكل تدريجي متساوي على أساس شهري حتى نهاية شهر سبتمبر 2025 لدعم استقرار سوق النفط. ويمكن ايقاف الزيادة الشهرية أو عكسها (تحويلها لخفض) وفقاً لظروف السوق النفطية.
- في إطار الشفافية والتعاون، رحب الاجتماع بتعهدات كل من العراق وروسيا وكازاخستان بتحقيق المطابقة الكاملة لمستويات إنتاجهم، وإعادة تقييم التعويضات المجدولة عن كميات الإنتاج الزائدة منذ شهر يناير 2024، وتقديمها للأمانة العامة لمنظمة أوبك قبل نهاية شهر يونيو 2024، كما هو متفق عليه خلال الاجتماع رقم "52" للجنة المراقبة الوزارية المشتركة.

- زيادة مستوى الإنتاج المستهدف لدولة الإمارات بمقدار 300 ألف ب/ي، وبشكل تدريجي متساوي على أساس شهري، خلال الفترة (يناير – سبتمبر) 2025، ***كما يوضح الجدول (13)***.

الجدول (13)

مستويات إنتاج النفط الخام المستهدفة لدول أوبك+ المشاركة في إعلان التعاون

خلال الفترة (يونيو 2024 – نهاية عام 2025)

(ألف برميل/يوم)

الدولة	2024				2025										نهاية عام 2025
	يونيو – سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر	
السعودية	8978	9061	9145	9228	9311	9395	9478	9561	9645	9728	9811	9895	9978	9978	10478
العراق	4000	4018	4037	4055	4073	4092	4110	4128	4147	4165	4183	4202	4220	4220	4431
الإمارات	2912	2926	2939	2953	3000	3047	3094	3140	3187	3234	3281	3328	3375	3375	3519
الكويت	2413	2424	2436	2447	2458	2469	2481	2492	2503	2514	2526	2537	2548	2548	2676
نيجريا	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500
الجزائر	908	912	917	921	925	929	934	938	942	946	951	955	959	959	1007
الكونغو	277	277	277	277	277	277	277	277	277	277	277	277	277	277	277
الجابون	169	169	169	169	169	169	169	169	169	169	169	169	169	169	177
غينيا الاستوائية	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70
دول أوبك	**21227**	**21358**	**21489**	**21619**	**21783**	**21947**	**22112**	**22276**	**22440**	**22604**	**22768**	**22932**	**23096**	**23096**	**24135**
روسيا	8978	9017	9057	9096	9135	9174	9214	9253	9292	9331	9371	9410	9449	9449	9949
المكسيك	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753
كازاخستان	1468	1475	1482	1489	1495	1502	1509	1516	1523	1530	1536	1543	1550	1550	1628
عُمان	759	763	766	770	773	777	780	784	787	791	794	798	801	801	841
أذربيجان	551	551	551	551	551	551	551	551	551	551	551	551	551	551	551
ماليزيا	401	401	401	401	401	401	401	401	401	401	401	401	401	401	401
البحرين	196	196	196	196	196	196	196	196	196	196	196	196	196	196	196
جنوب السودان	124	124	124	124	124	124	124	124	124	124	124	124	124	124	124
بروناي	83	83	83	83	83	83	83	83	83	83	83	83	83	83	83
السودان	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
دول خارج أوبك	**14377**	**14427**	**14476**	**14526**	**14575**	**14625**	**14675**	**14724**	**14774**	**14823**	**14873**	**14922**	**14972**	**14972**	**15590**
مجموعة أوبك+	**35604**	**35784**	**35965**	**36145**	**36359**	**36572**	**36786**	**37000**	**37213**	**37427**	**37641**	**37854**	**38068**	**38068**	**39725**

المصـــدر: بيانات محســـوبة بناء على القرارات المتخذه خلال الاجتماع الوزاري رقم "37" لدول أوبك والدول المنتجة من خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون.

تجدُر الإشـــارة إلى أن منظمة أوبك تلقت خطط تعويض محدثة من العراق وكازاخســـتان عن أحجام الإنتاج الزائدة عن المتفق عليه خلال الفترة (يناير – يوليو 2024)، والتي بلغ مجموعها حوالي 1440 ألف ب/ي للعراق و699 ألف ب/ي لكازاخستان. ويوضـح ***الجدول (14)***، أنه سـيتم تعويض جميع أحجام الإنتاج الزائدة بالكامل بحلول شهر سبتمبر 2025.

الجدول (14)
خطة تعويض فائض الإنتاج للعراق وكازاخستان، (ألف برميل/يوم)

الدولة	فائض الإنتاج التراكمي الفترة من يناير إلى يوليو 2024	خطة التعويض				
		أغسطس 2024	سبتمبر 2024	أكتوبر 2024	نوفمبر 2024	ديسمبر 2024
العراق	**1440**	90	95	95	100	110
كازاخستان	**699**	49	28	265	32	54

الدولة	خطة التعويض								
	يناير 2025	فبراير 2025	مارس 2025	أبريل 2025	مايو 2025	يونيو 2025	يوليو 2025	أغسطس 2025	سبتمبر 2025
العراق	120	120	120	120	105	90	90	90	95
كازاخستان	65	52	39	36	33	18	16	13	1

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. الاضطرابات الجيوسياسية في البحر الأحمر تزيد من تدفقات النفط عبر رأس الرجاء الصالح

ارتفعت كمية النفط الخام والمنتجات النفطية المتدفقة عبر طريق رأس الرجاء الصـــالح، الواقع في أقصى جنوب أفريقيا، بنحو 50% خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024، مقارنة بمتوسط عام 2023 حيث تتجنب الســـفن التجارية نقاط الاختناق في منطقة الشـــرق الأوســـط، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. حيث دفعت التوترات الجيوسياسية التي بدأت في أواخر عام 2023 العديد من مشغلي السفن التجارية إلى البحث عن بدائل لمضيق باب المندب والبحر الأحمر. وفي هذا السياق، ارتفعت كمية النفط الخام والمنتجات النفطية المتدفقة عبر طريق رأس الرجاء الصـــالح (في كلا الاتجاهين) إلى نحو 8.7 مليون ب/ي خلال الأشـهر الخمسة الأولى من عام 2024، مقارنة بمتوسط بلغ 5.9 مليون ب/ي خلال عام 2023. وقد اســـتحوذت المنتجات النفطية على معظم هذه الزيادة، ***كما يوضح الشكل (23).***

الشكل (23)
التدفقات من النفط الخام والمنتجات النفطية عبر طريق رأس الرجاء الصالح خلال الفترة من يناير 2023 إلى مايو 2024، (ألف برميل/يوم)

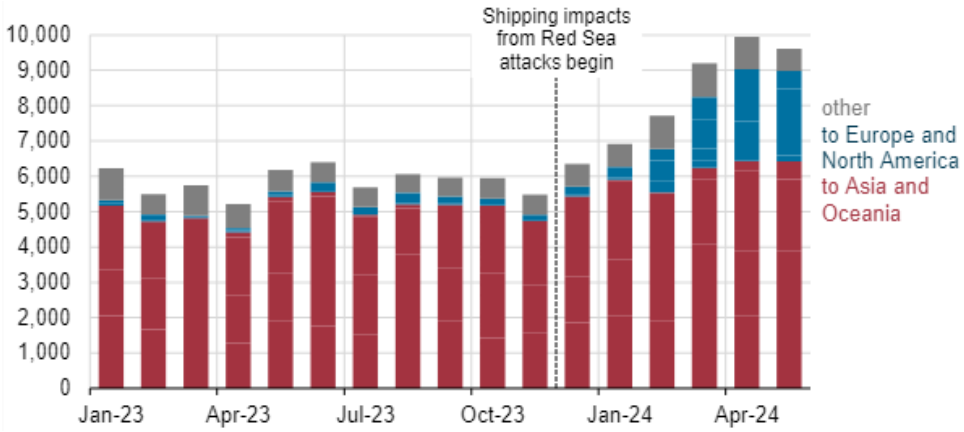

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وفي هذا السياق، صدر منتجي النفط الخام في الشرق الأوسط، وبالتحديد السعودية والعراق، المزيد من النفط الخام عبر طريق رأس الرجاء الصالح باتجاه الغرب إلى أوروبا مقارنة بقناة السويس، التي يمكن الوصول إليها من البحر الأحمر وباب المندب، وقد شكلت هذه الزيادة في حجم الصادرات حوالي 15% من إجمالي الزيادة بين متوسط عام 2023 والفترة (يناير – مايو 2024). وزادت المصافي في آسيا والشرق الأوسط صادراتها من المنتجات النفطية إلى أوروبا وحولت الشحنات المتجهة غرباً عبر طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما يمثل 29% من إجمالي الزيادة. وتلقت الولايات المتحدة الأمريكية واردات النفط من منطقة الشرق الأوسط وآسيا، وصدرت المزيد من المنتجات النفطية إلى آسيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح، ليزيد إجمالي التجارة الأمريكية عبر هذا الطريق بنحو الثلث، أو ما يزيد قليلاً عن 600 ألف ب/ي خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024 مقارنة بمتوسط عام 2023. ورغم أن الاضطراب الجيوسياسية في البحر الأحمر لم تؤثر على شحنات النفط الروسية بقدر ما أثرت على تدفقات التجارة الأخرى، فقد صدرت روسيا ما يقرب من أربعة أضعاف كمية النفط الخام والمنتجات النفطية، بما في ذلك الصادرات من اتحاد خط أنابيب بحر قزوين، إلى آسيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح، ***كما يوضح الشكل (24)***.

الشكل (24)
الطرق الرئيسية للتجارة عبر طريق رأس الرجاء الصالح وفقاً للاتجاهات خلال الفترة من يناير 2023 إلى مايو 2024، (ألف برميل/يوم)

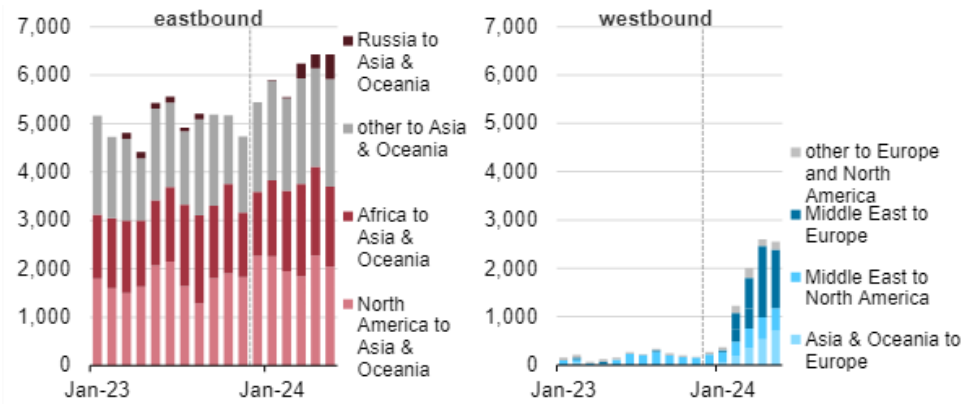

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

الجدير بالذكر، إن تحويل مسار السفن عبر طريق رأس الرجاء الصالح يزيد من التكاليف ووقت الشحن. على سبيل المثال، تستغرق الرحلة من الخليج العربي إلى أوروبا عبر طريق رأس الرجاء الصالح وقتاً زمنياً أطول بحوالي 15 يوم، أي ضعف الوقت تقريباً التي تستغرقه الرحلة عبر مضيق باب المندب وقناة السويس، مما يزيد التكاليف ويؤخر شحنات النفط، ***كما يوضح الشكل (25)***.

الشكل (25)
بعض مسارات الشحن التجارية، (يونيو 2024)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

3. انخفاض الطلب على الديزل في الصين بسبب تراجع النشاط الاقتصادي واستبدال الوقود

بلغ الطلب على الديزل في الصـــين نحو 3.9 مليون ب/ي في يونيو 2024، بانخفاض 11% على أساس سنوي، وهو أكبر انخفاض سنوي لأي شهر منذ يوليو 2021، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي أرجعت انخفاض الطلب على الديزل في الصـــين خلال الربع الثاني من عام 2024، نتيجة عاملين رئيسيين، هما: تباطؤ النشاط الاقتصادي متأثراً بتراجع أنشطة البناء والتشييد السكني، واستبدال الغاز الطبيعي المسال بوقود الديزل في الشاحنات الثقيلة، ***كما يوضح الشكل (26)***.

الشكل (26)

الطلب على الديزل في الصين خلال الفترة من يناير 2019 إلى يونيو 2024، (مليون ب/ي)

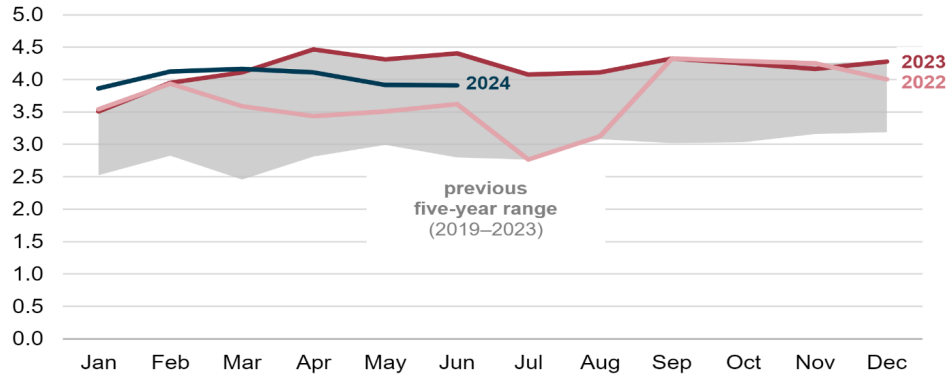

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

حيث نما الناتج المحلي الإجمالي للصـــين في الربع الثاني من عام 2024 بنســـبة 4.7% على أساس سنوي، وعلى الرغم من أنه أسرع من معظم معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة في دول منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية، فإنه أقل من معدل النمو الاقتصـــادي خلال الأعوام التي سـبقت جائحة كورونا. وبصـــرف النظر عن انخفاض اســـتخدام الديزل في الصـــين بســـبب تباطؤ النشـــاط الاقتصادي في قطاعي البناء والعقارات، فإن حصة صغيرة ولكنها متزايدة من أسطول الشاحنات في الصـــين تســـتخدم الغاز الطبيعي المســـال بدلاً من الديزل كوقود. حيث شـــكلت مبيعات شـــاحنات الغاز الطبيعي المســـال حوالي 20% من إجمالي مبيعات الشـــاحنات خلال الفترة من الربع الثالث من عام 2023 وحتى شهر مارس 2024. وعلى الرغم من أنها لا تزال صغيرة نسبياً مقارنة بإجمالي أسطول الشاحنات العاملة في الصين، فإن الحصة السوقية المتزايدة لشاحنات الغاز الطبيعي المسال تحل محل بعض استهلاك الديزل في البلاد.

سادساً: التطورات المتعلقة بتغير المناخ

1. درجات الحرارة تسجل مستويات قياسية في يونيو 2024

سجل شهر يونيو 2024 أعلى مستوى لدرجات الحرارة منذ بدء التسجيلات، والشهر الثالث عشر على التوالي الذي يسجل رقماً قياسياً في درجات الحرارة، وفقاً لبيانات خدمة Copernicus لتغير المناخ التابعة للاتحاد الأوروبي. ويشكل ذلك تهديداً للجهود الرامية إلى الحد من متوسط درجة حرارة سطح الأرض على المدى الطويل إلى 1.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن الحالي بموجب اتفاق باريس، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2016.

وفي هذا السياق، ارتفعت درجات الحرارة في أوروبا أكثر من المتوسط فوق المناطق الجنوبية الشرقية وتركيا، وسُجلت أعلى درجات الحرارة فوق المتوسط في شرق كندا وغرب الولايات المتحدة والمكسيك والبرازيل وشمال سيبيريا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب القارة القطبية الجنوبية، وبينما كانت درجات الحرارة أقل من المتوسط فوق خط الاستواء الشرقي للمحيط الهادئ، مما يشير إلى تطور ظاهرة El Nina المناخية التي تنشأ من اندفاع المياه الساخنة نحو الشرق من المحيط الهندي وأسيا وأندونيسيا وأستراليا، ظلت درجات حرارة الهواء فوق المحيط عند مستوى مرتفع بشكل غير عادي في العديد من المناطق.

كما سجلت درجة حرارة سطح البحر القياسية أعلى مستوى لها خلال شهر يونيو 2024، وهو ما يشكل مصدر قلق كبير للنظم البيئية البحرية الحيوية، ويوفر الطاقة لشحن الأعاصير المدارية. وتأثر الجليد البحري عند القطبين، حيث انخفض متوسط درجة الحرارة في القطب الشمالي بنسبة 3% عن المتوسط بينما انخفض متوسط درجة الحرارة في القطب الجنوبي بنسبة 12% عن المتوسط، وفقاً لبيانات الأقمار الصناعية.

وتشير تقديرات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى أن ارتفاع درجات الحرارة بأكثر من 1.5 درجة مئوية قد يؤدي إلى تأثيرات تغير المناخ الشديدة بشكل متزايد والأحداث الجوية القاسية، فعلى سبيل المثال، كل زيادة بمقدار 0.1 درجة مئوية تُسبب "زيادات ملحوظة في شدة وتواتر الظواهر المتطرفة في درجات الحرارة وهطول الأمطار، وانخفاض الأنهار الجليدية، وارتفاع مستوى سطح البحر، فضلاً عن الجفاف الزراعي والبيئي في بعض المناطق"، كما إن ارتفاع درجة الحرارة

بمقدار درجة مئوية واحدة سنوياً يؤدي إلى زيادة الفقر بنسبة 9.1%، ويضر بنحو 12% من جميع الأغذية المنتجة بسبب نقص التبريد، ويمكن أن يُضيع ساعات العمل التي تعادل 80 مليون وظيفة بدوام كامل بسبب الإجهاد الحراري بحلول عام 2030.

وقد قدرت دراسة التأثير الكلي لتغير المناخ الصادرة عن المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية[11] أنه يمكن ربط كل زيادة بمقدار درجة مئوية واحدة في درجة الحرارة العالمية بانخفاض بنسبة تبلغ 12% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتشير الدراسة إن "التكلفة الاجتماعية للكربون" قد تبلغ حوالي 1056 دولار للطن المتري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون – وهو أعلى بكثير من التقديرات السابقة التي تتراوح ما بين 51 دولار و190 دولار للطن المتري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما أوضحت منظمة العمل الدولية، أن حوالي 2.4 مليار عامل، أي ما يعادل 70% من إجمالي عدد العاملين على مستوى العالم، معرضون للمخاطر الصحية المرتبطة بتغير المناخ.

وعلى الرغم من الوعود بالحد من الانحباس الحراري العالمي، لم تنجح دول العالم حتى الآن بشكل جماعي في الحد من هذه الانبعاثات، مما دفع درجات الحرارة إلى الارتفاع بشكل مطرد لعقود من الزمن، حيث كان متوسط درجة الحرارة العالمية خلال الأشهر الاثني عشر المنتهية في شهر يونيو 2024، هو الأعلى على الإطلاق لأي فترة مماثلة، عند 1.64 درجة مئوية فوق متوسط مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

وقد أشار المنتدى الاقتصادي العالمي إلى ارتفاع درجات الحرارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل ضعف المعدل العالمي المتوسط، حيث من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة بمقدار 4 درجات مئوية في غضون عقدين من الزمن. وقد بدأت آثار تغير المناخ في الظهور بالفعل في جميع أنحاء المنطقة وتؤثر على الحياة اليومية والأنشطة الاقتصادية. وتوقعت مجموعة قادة مجتمع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستدام التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي خسارة محتملة تتراوح ما بين 4 – 21% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050 في المنطقة، بسبب التأثيرات المتتالية لارتفاع درجات الحرارة. وفي هذا السياق، يذكر أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما الدول الأعضاء في منظمة أوابك – بدأت بالفعل في توسيع نطاق الحلول الذكية

[11] THE MACROECONOMIC IMPACT OF CLIMATE CHANGE, NBER, May 2024.

والخضـــراء في مواجهة تغير المناخ، فمع انعقاد مؤتمرات الأمم المتحدة للمناخ المتتالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – مدينة شرم الشيخ (COP27) والإمارات العربية المتحدة (COP28) – تم حشد الكثير من الجهود والاستثمارات للتخفيف من تحديات تغير المناخ في جميع أنحاء المنطقة خلال الأعوام الماضية. ومع ذلك، فإن الطريق إلى الأمام يتطلب المزيد من تعبئة الاستثمارات لتعزيز استعداد المنطقة لهذه التحديات.

2. اتفاق دول مجموعة الســبع "G7" على التخلي عن اســتخدام الفحم بدون احتجاز الكربون بحلول عام 2035

توصـلت دول مجموعة السـبع – المسـئولة عن 21% من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية – إلى الاتفاق على التخلص التدريجي من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم من دون احتجاز الكربون بحلول عام 2035، وجاء هذا الاتفاق خلال القمة التي عُقدت بإيطاليا في نهاية شـــهر أبريل 2024. حيث اتفقت كل من إيطـاليا وكندا وفرنســـا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على "التخلص التدريجي من توليد الكهرباء باستخدام الفحم في أنظمة الطاقة خلال النصف الأول من ثلاثينات القرن الحالي أو وفق جدول زمني يتوافق مع الحفاظ على حصر الاحترار بـــ 1.5 درجة مئوية، وفقًا لمسارات الحياد الكربوني.

وتضـمن البيان الصـادر عن قمة مجموعة السـبع، دعم الالتزامات والتعهدات الواردة في بنود "اتفاق الإمارات" الذي تم التوصـــل إليه خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، بهدف الحفاظ على إمكانية تفادي تجاوز الارتفاع في حرارة كوكب الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية، بالتزامن مع تعزيز التنمية الاقتصـادية والاجتماعية الشـاملة والمستدامة للجميع. ودعم البيان مخرجات قمـة المنـاخ "COP28" التي جـاءت اســـتجـابـة لنتـائج الحصـــيلـة العـالميـة لتقييم التقدم في تنفيذ أهداف اتفاق باريس.

كما أكد بيان قمة مجموعة الســـبع "G7" على أهمية تعزيز وتســـريع الإجراءات المناخية المطلوبة عبر موضـــوعات "التخفيف" و"التكيف" و"وســـائل التنفيذ"، مع الدعوة إلى تفعيل الالتزام الوارد في "اتفاق الإمارات" بشـــأن رفع ســـقف الطموح في الجولة القادمة من المســـاهمات المحددة

وطنياً، وضرورة توفير التمويل اللازم لتحقيق هذا الالتزام، وأهمية وضع هدف جماعي جديد للتمويل المناخي خلال قمة المناخ "COP29" المقرر عقدها في باكو – اذربيجان في شهر نوفمبر 2024.

تجدُر الإشارة إلى ضرورة الأخذ في الحسبان عدة اعتبارات رئيسة بشأن مستقبل الوقود الأحفوري في ظل تسارع الجهود العالمية لمواجهة تغير المناخ، من أهمها:

- ✓ ستظل فوائد الوقود الأحفوري تفوق كثيراً آثاره الجانبية، ومن ثم يجب الاستمرار في ضخ الاستثمارات الجديدة في مشروعات الوقود الأحفوري – لا سيما النفط والغاز الطبيعي – لضمان الحصول على طاقة موثوقة وبأسعار معقولة في المستقبل، حيث من المتوقع استحواذ النفط والغاز الطبيعي على حصة تقدر بحوالي 53.7% من مزيج الطاقة العالمي بحلول عام 2045، وفقاً لتقديرات منظمة أوبك.
- ✓ أثبتت الأحداث التي شهدتها الأعوام القليلة الماضية – لا سيما الأزمة الروسية الأوكرانية - أن التوجه نحو تحول الطاقة بعيداً عن الوقود الأحفوري، لا يمكن أن يستمر بشكل مطرد وعلى نطاق واسع، حتى في الاقتصادات المتقدمة.
- ✓ يمكن تقليل الانبعاثات الكربونية من الوقود الأحفوري بشكل كبير، من خلال تعزيز ودعم الاستثمار والابتكار والتطوير المستمر في التقنيات النظيفة – مثل تقنية احتجاز الكربون وتخزينه – مع الاهتمام برفع كفاءة استخدام الطاقة.

3. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تحذر من حدوث أعاصير كبرى في شمال المحيط الأطلسي

أصدرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة تحذيراً من موسم أعاصير "فوق المتوسط" في شمال المحيط الأطلسي خلال عام 2024. واستناداً إلى بيانات الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي الأمريكية، فإن هذا يمثل العام التاسع على التوالي من الظواهر المناخية المتطرفة. حيث أنه عادة ما تحدث خلال العام 14 عاصفة في المتوسط بسرعات رياح تتجاوز 65 كيلومتر في الساعة. ومع ذلك، من المتوقع حدوث ما بين 17 إلى 25 عاصفة خلال عام 2024، مع احتمال أن تتحول أربع إلى سبع منها إلى أعاصير كبرى برياح لا تقل سرعتها عن 178 كيلومتر، وهو أعلى من المتوسط المعتاد البالغ ثلاث أعاصير كبرى خلال العام. ويعزى موسم الأعاصير

المتوقع فوق المتوسط، والذي يستمر من 1 يونيو إلى 30 نوفمبر، إلى ارتفاع حرارة المحيط والتطور المتوقع لظاهرة النينا المناخية.

والجدير بالذكر أن الأمر يتطلب إعصاراً واحداً لإعاقة أعوام من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال، كلف إعصار ماريا دولة دومينيكا 800% من ناتجها المحلي الإجمالي خلال عام 2017. وتجدُر الإشارة إلى أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وضعت إجراءات لتسمية الأعاصير المدارية، والتي تختلف حسب المنطقة. ففي نصفي الكرة الأرضية الأطلسي والجنوبي، يتم تسمية الأعاصير أبجدياً، بالتناوب بين الأسماء الذكورية والانثوية. وفي مناطق أخرى، تتبع أسماء الأعاصير الترتيب الأبجدي للدول.

يذكر أن قيمة الخسائر التي سببتها الكوارث الطبيعية – لا سيما العواصف الرعدية الشديدة – خلال النصف الأول من عام 2024، تفوق بشكل ملحوظ متوسط الأعوام الثلاثون الماضية، وفقاً لتقديرات شركة "Munich Re " لإعادة التأمين. حيث يُعد عام 2024 هو رابع أكثر الأعوام تكلفة من حيث قيمة الخسائر الناجمة عن العواصف الرعدية الشديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، قُدرت بحوالي 45 مليار دولار. وبلغت قيمة الخسائر المؤمن عليها ضد الكوارث الطبيعة على مستوى العالم نحو 62 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2024 مقارنة بمتوسط الأعوام الثلاثون الماضية البالغ نحو 24 مليار دولار.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام من الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الثاني من عام 2024 بنحو 157 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 16.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.5 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى الارتفاع بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب المحلي وزيادة الإمدادات من ليبيا، بينما كان لقرار دول أوبك+ (من ضمنها ست من الدول الأعضاء في أوابك وهي السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر والبحرين) بتمديد تخفيضات الإنتاج، دوراً في الحد من ارتفاع كمية الصادرات، ***كما يوضح الجدول (15) والشكل (27).***

الجدول (15)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2023-2024)*

		كمية الصادرات (مليون ب/ي)	قيمة الصادرات (مليار دولار)
2023	الربع الثاني	18.105	130.1
2024	الربع الأول	16.469	121.9
	الربع الثاني*	16.626	129.8
التغير عن	الربع الأول 2024	0.157	7.9
	الربع الثاني 2023	(1.479)	(0.3)

* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (27)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك، (2024-2023)

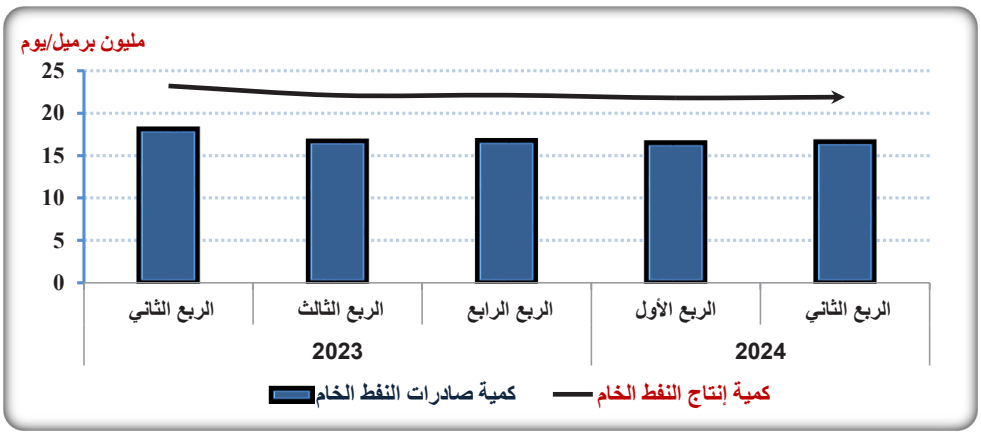

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس الإيجابي لارتفاع كمية الصادرات ومتوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الأعضاء خلال الربع الثاني من عام 2024 على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء خلال نفس الربع. فقد ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام بنحو 7.9 مليار دولار، أي بنسبة 6.5% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 129.8 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بحوالي 0.3 مليار دولار، أي بنسبة بلغت 0.2% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ***كما يوضح الجدول (15) والشكل (28)***.

الشكل (28)
مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك، (2024-2023)

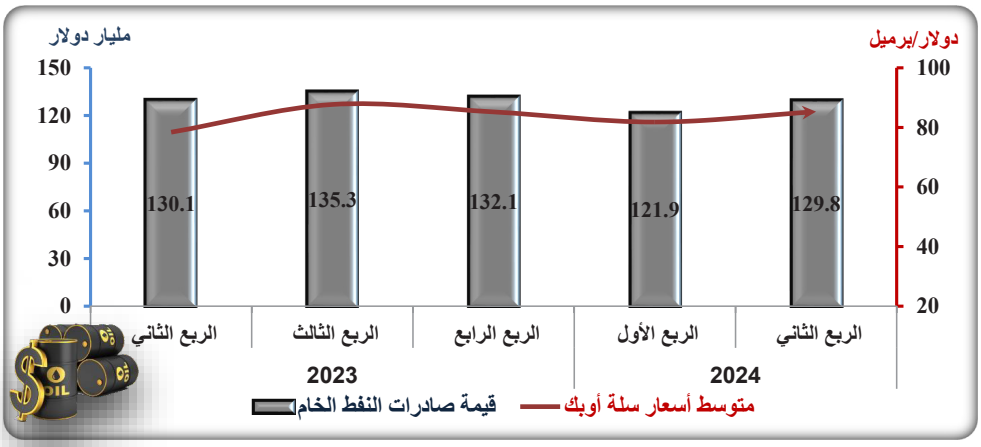

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثاني من عام 2024، حيث استمر تباطؤ النمو الإيجابي الذي شهدته مستويات الناتج في القطاعات النفطية لتلك الدول خلال النصف الأول من عام 2022. ويعزى ذلك في الأساس إلى تأثر أداء الاقتصادات الوطنية بتباطؤ التجارة العالمية في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط، وتشديد الأوضاع المالية وما يصاحبه من ضغوط على الأنشطة الاقتصادية الذي جاء أثره محدود على بعض الدول الأعضاء في ظل ما تتمتع به نظمها المصرفية من فائض في السيولة. ويتوقع استمرار التباطؤ على المدى القريب، تزامناً مع قرار دول أوابك الأعضاء في مجموعة أوبك+[12] بتمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المعلن عنها في أبريل 2023 البالغة 1.65 مليون ب/ي حتى نهاية ديسمبر 2025، وتمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المعلن عنها في نوفمبر 2023 البالغة 2.2 مليون ب/ي حتى نهاية الربع الثالث من عام 2024، وهو ما قد يكون له

[12] تضم مجموعة أوبك+ ستة من الدول الأعضاء في منظمة أوابك وهي: السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر والبحرين.

إنعكاساً سلبياً على الإيرادات النفطية في الدول الأعضاء في منظمة أوابك التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ويشير تقرير **"آفاق الاقتصاد الأقليمي – الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"** الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل 2024، إلى أن ميزان المخاطر التي تواجه آفاق منطقة الشرق الأوسط لا يزال يميل إلى جانب التطورات السلبية، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية التي يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين بشأن مدة استمرارها ونطاق توسعها. وتبرز الاضطرابات في البحر الأحمر عدم القدرة على التنبؤ بالتداعيات المحتملة. وتشمل مخاطر التطورات السلبية الأخرى استمرار التضخم والضغوط المالية، وضبط أوضاع المالية العامة، واحتمال تدهور الأوضاع الجغرافية – الاقتصادية، وتكرار الصدمات المناخية، فضلاً عن إمكانية حدوث تباطؤ عالمي مفاجئ (بما في ذلك تعثر تعافي الصين) يؤدي إلى انخفاض الطلب على الطاقة، ويؤثر سلباً على اقتصادات الدول المصدرة للنفط.

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي سينخفض إلى 79.9 دولار/برميل في الربع الثالث من عام 2024. في حين رفع صندوق النقد الدولي من توقعاته بشأن متوسط أسعار النفط الخام (خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس) بنسبة 3.3% ليصل إلى 81.2 دولار/برميل في عام 2024.

يذكر أن سوق النفط العالمية تحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين يصعب معها تحديد مستوى محدد قد تصله أسعار النفط الخام، ولكن من المتوقع أن تتلقى تلك الأسعار دعماً خلال الربع الثالث من عام 2024 مع استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وفي شرق أوروبا – وما يرتبط بها من مخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة، وتراجع المخزونات الأمريكية في ظل تزايد الطلب خلال موسم القيادة والسفر الصيفي، والانقطاعات غير المخطط لها في الإمدادات النفطية، والآمال بشأن توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نحو خفض أسعار الفائدة وهو ما يدعم النمو الاقتصادي ومن ثم الطلب على النفط.

ومن العوامل التي يتوقع أن تؤثر سلباً على أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث 2024، التوقعات بشأن تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط خلال عام 2024، لا سيما في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط الخام، التي انخفضت وارداتها إلى أدنى مستوى منذ شهر سبتمبر 2022.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى انخفاض إجمالي الإمدادات النفطية من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الثالث 2024 بنحو 70 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 53 مليون ب/ي. **وبشكل عام،** يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات في عام 2024 بنحو 1.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.4% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 53 مليون ب/ي. ومن المتوقع أن يحظى نمو الإمدادات النفطية العالمية خلال عام 2024 بدعم أساسي من النفط الصخري الأمريكي، والرمال النفطية في كندا، والمشروعات البحرية في البرازيل.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2024 بحوالي 1.2 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 104.9 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع الطلب على النفط في دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدعم من التعافي التدريجي للقطاع الصناعي، واستمرار توسع قطاع الخدمات، والزيادة الموسمية في نشاط التنقل خلال موسم القيادة والسفر الصيفي – لا سيما مع انطلاق فعاليات دورة الألعاب الأولمبية في فرنسا. كما يتوقع أن يساهم التعافي المطرد في حركة النقل الجوي، إلى جانب تحسن نشاط القيادة خلال موسم الصيف، وزيادة استهلاك الوقود في دول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع تعافي الاقتصاد الياباني. وفي الصين، تشير المؤشرات إلى آفاق مشرقة في الأمد القريب لقطاعي التصنيع والخدمات مما سيدعم الطلب على المنتجات النفطية. ويتوقع أن تشهد دول الشرق الأوسط نمواً ملحوظاً في الطلب على النفط، بدعم من الأنشطة الاقتصادية وحركة التنقل والسفر الجوي، إلى جانب زيادة متطلبات صناعة البتروكيماويات، والدعم الحكومي والإنفاق الاستهلاكي القوي، ودرجات الحرارة المرتفعة خلال موسم الصيف الحار التي ستزيد الطلب على تكييف الهواء.

وبشـــكل عام، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال عام 2024 بحوالي 2.1 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.1% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 104.3 مليون ب/ي، وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة 2.3 مليون ب/ي. كما يتوقع ارتفاع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2024 بنحو 160 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 45.8 مليون ب/ ي، مع استحواذ دول الأمريكيتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من هذا النمو. ويتوقع أيضاً ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 2 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.4% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 58.5 مليون ب/ي، مع استحواذ الصين على الجزء الأكبر من هذا النمو.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالعديد من الشكوك والمخاوف، أهمها: التباين في تعافي أداء الاقتصادات العالمية، واستمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، وهو ما كان له دوراً رئيسياً في قرار مجموعة دول أوبك+ خلال الاجتماع الوزاري رقم "37" الذي عقد في الثاني من يونيو 2024، بتمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المعلن عنها في أبريل 2023، والبالغة 1.65 مليون ب/ي حتى نهاية شهر ديسمبر 2025. فضلاً عن تمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المعلن عنها في نوفمبر 2023، والبالغة 2.2 مليون ب/ي حتى نهاية الربع الثالث من عام 2024، قبل أن يتم الغاء هذه التخفيضات بشكل تدريجي متساوي على أساس شهري حتى نهاية شهر سبتمبر 2025، ويمكن ايقاف الزيادة الشهرية أو عكسها (تحويلها لخفض) وفقاً لظروف السوق النفطية. ويعكس ذلك الجهد المستمر والدؤوب لتعزيز الجهود الاحترازية الهادفة لتحقيق توازن واستقرار السوق النفطية العالمية.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)